TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/WG.6/5
28 March 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الفريق العامل المخصص للتجارة والبيئة والتنمية
الدورة الثانية
جنيف، ٦ تموز/يوليه ١٩٩٥
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

الجوانب التجارية والبيئية والإنمائية لإنشاء وتشغيل برامج وضع العلامات الإيكولوجية

تقرير أعدته أمانة الأونكتاد

(A) GE.95-51077

المحتويات

الفصل		الفقرات
ملخص تنفيذي		١-٧
أولا -	**الآثار التجارية لوضع العلامات الإيكولوجية**	٨-١٥
ألف-	المنتجات المشمولة في برامج وضع العلامات الإيكولوجية البيئية	١١
باء -	الآثار التمييزية المحتملة	١٢
جيم-	تكاليف الامتثال وقدرة منتجي البلدان النامية على المنافسة	١٣
دال -	وضع العلامات الإيكولوجية وقواعد التجارة الدولية	١٤-١٥
ثانيا-	**الآثار البيئية لوضع العلامات الإيكولوجية**	١٦-٤٠
ألف-	مقدمة	١٦-٢٠
باء -	تحديد المعايير المتصلة بوضع العلامات الإيكولوجية	٢١-٢٩
	١- أساليب التجهيز والإنتاج، والمنتجات المستوردة، والمستهلك	٢٤-٢٦
	٢- معايير وضع العلامات الإيكولوجية التي تتصدى للمشاكل البيئية العالمية	٢٧-٢٩
جيم-	حصص السوق من المنتجات ذات العلامات الإيكولوجية	٣٠-٣٥
	١- تفضيل المستهلكين للمنتجات ذات العلامات الإيكولوجية	٣١
	٢- المشتريات الحكومية	٣٢
	٣- استجابة المنتجين لوضع العلامات الإيكولوجية	٣٣-٣٥
دال -	الآثار البيئية على البلدان النامية	٣٦-٤٠
	١- آثار برامج وضع العلامات الإيكولوجية في البلدان المتقدمة	٣٦-٣٨
	٢- وضع العلامات الإيكولوجية في البلدان النامية	٣٩-٤٠
ثالثا-	**الجوانب الانمائية لوضع العلامات الإيكولوجية**	٤١-٤٦
ألف-	حالة الشركات الصغيرة	٤٢
باء -	حالة أقل البلدان نموا	٤٣-٤٤
جيم-	دور وكالات المعونة	٤٥-٤٦

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات
رابعا-	المسائل القطاعية	٤٧-٥٨
	ألف- عجينة الورق، الورق	٤٨-٥٠
	باء - المنسوجات والملابس	٥١-٥٣
	جيم- الأحذية	٥٤-٥٨
خامسا-	مراعاة اهتمامات البلدان النامية	٥٩-٩٦
	ألف- الشفافية	٦٠-٧٧
	١- مفاهيم الشفافية	٦٠-٦٢
	٢- الشفافية في مختلف مراحل عملية وضع العلامات الايكولوجية	٦٣-٦٩
	٣- بحوث السوق وغيرها من الدراسات المساعدة	٧٠-٧٢
	٤- بارامترات لزيادة الشفافية	٧٣-٧٧
	باء - المبادئ الإرشادية	٧٨-٨٠
	جيم - التعامل مع المعايير المتعلقة بأساليب التجهيز والانتاج	٨١-٨٧
	١- الاعفاءات	٨٢
	٢- الامتثال للوائح البيئية المحلية	٨٣-٨٤
	٣- نهج "من المهد الى حدود التصدير"	٨٥-٨٦
	دال - التكافؤ	٨٧
	هاء - الاعتراف المتبادل	٨٨-٩٠
سادسا-	المساعدة التقنية	٩١-٩٦
سابعا-	الاستنتاجات والتوصيات	٩٧-١٠١

ملخص تنفيذي

١- يقوم الفريق العامل المخصص للتجارة والبيئة والتنمية، وفقا لاختصاصاته، ببحث جملة أمور منها التعاون الدولي بشأن وضع العلامات الايكولوجية. واستهل الفريق مداولاته حول الموضوع في دورته الأولى، التي عقدت من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر الى ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بالتركيز على '١' تحليل مقارن للبرامج الراهنة والمخطط لها، ومناقشة مفاهيم مثل الاعتراف المتبادل وأوجه التكافؤ؛ و'٢' بحث امكانيات مراعاة مصالح البلدان النامية عند وضع معايير العلامات الايكولوجية. وساعد في المناقشات تقرير الأمانة TD/B/WG.6/2 بشأن "وضع العلامات الايكولوجية والفرص السوقية للمنتجات الملائمة للبيئة"[(١)]. وقرر الفريق العامل مواصلة مداولاته في دورته الثانية ببحث "الجوانب التجارية والبيئية والانمائية لانشاء وتشغيل برامج وضع العلامات الايكولوجية".

٢- واعتمادا على التحليل المقدم في التقرير TD/B/WG.6/2 والمناقشات التي دارت في الدورة الأولى، يبحث الفصل الأول الآثار التجارية المترتبة على وضع العلامات الايكولوجية. واثيرت نقطة أنه عندما يكون وضع العلامات التجارية عاملا هاما في السوق، قد تصبح آثاره مماثلة لآثار التدابير التنظيمية. وعندها، تتوقف الآثار التجارية على نطاق تغطية برامج وضع العلامات الإيكولوجية للمنتجات، وتكاليف الامتثال، والآثار التمييزية التي يحتمل أن تطال المنتجين الأجانب. وفي بعض الحالات لا يؤثر وضع العلامات الإيكولوجية في المنتجات التي يُتاجَر فيها هي نفسها، إلا أنه قد يؤثر مع ذلك في تجارة عوامل الانتاج.

٣- وتتوقف الآثار البيئية لوضع العلامات الإيكولوجية (الفصل الثاني) على مدى مناسبة وأهمية معايير وضع العلامات الإيكولوجية، وكذلك على كمية المنتجات ذات العلامات الإيكولوجية. ولا يصبح وضع العلامات الإيكولوجية أداة تسويق فعالة للأغراض البيئية الا إذا كان هناك وعي عام ببرامج وضع العلامات الإيكولوجية وبالمنتجات ذات العلامات الإيكولوجية، وإلا اذا كان المنتجون مهتمين باتاحة كم كبير من المنتجات ذات العلامات الإيكولوجية في السوق. وتُظهر التجربة تباين نجاح برامج وضع العلامات الإيكولوجية من حيث عدد المنتجات التي تستخدم العلامات الإيكولوجية وحصص السوق من المنتجات ذات العلامات الإيكولوجية. وفيما يتعلق بوضع العلامات الإيكولوجية في البلدان النامية، لن تترتب عليه آثار كبيرة إلا اذا أسهمت أيضا أوجه التكيف الرامية الى استحقاق العلامة في زيادة القدرة التنافسية للصادرات، وذلك بالنظر الى أن السوق المحلية للمنتجات الملائمة للبيئة في تلك البلدان تميل الى الصفر.

٤- وفيما يتعلق بالآثار الانمائية لوضع العلامات الإيكولوجية (الفصل الثالث)، فإن أهم ما يثير القلق أن الآثار الضارة لوضع العلامات الإيكولوجية على صادرات البلدان النامية يحتمل أن يكون لها بعض الأثر السلبي على عملية التنمية فيها. وقد يكون الامتثال بمعايير وضع العلامات الإيكولوجية مكلفا لشركات البلدان النامية، وخاصة شركات أقل البلدان نموا، وكذلك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. فمن الأمور الهامة، بالتالي، عند اختيار فئات المنتجات لوضع العلامات الإيكولوجية، وعند وضع المعايير، النظر في آثار وضع العلامات الإيكولوجية على البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً من بينها. وإن وضع العلامات الإيكولوجية لا يقصد منه، ولا يمكن أن يكون، وسيلة رئيسية لتنمية البلدان النامية.

٥- ويبحث الفصل الرابع عددا من المسائل المثارة في التقرير على أساس عدد من دراسات الحالات التي تغطي ثلاثة قطاعات ذات أهمية تصديرية للبلدان النامية: الورق، والمنسوجات والملابس، والأحذية. وفي

كل هذه القطاعات، ان معرفة ما إذا كان المنتَج مؤهلا أم لا لعلامة إيكولوجية تتوقف بدرجة كبيرة على المواد المستخدمة، ويرتبط الكثير من المعايير المطبقة بأساليب التجهيز والانتاج. وعلى سبيل المثال، تشتمل معايير وضع العلامات الإيكولوجية بالنسبة للأحذية على معايير مرتبطة بالتجهيز تتعلق بدبغ الجلود. وتدل أغلب الدراسات القطاعية على أن الوفاء بالمعايير الايكولوجية لمنتجات معينة سوف تترتب عليه آثار كبيرة على القدرة التنافسية، وخاصة بالنسبة للشركات الصغيرة.

٦- ويقترح الفصل الخامس بعض الطرق والوسائل لمراعاة مصالح البلدان النامية في وضع العلامات الايكولوجية. ويفصل كذلك المقترحات التي وردت في التقرير TD/B/WG.6/2، وخاصة فيما يتعلق بمسائل مثل الشفافية وتطبيق المعايير المتصلة بأساليب التجهيز والانتاج على المنتجات المستوردة، مع مراعاة المداولات التي أجريت في الدورة الأولى للفريق العامل وكذلك ما قامت به الأمانة من تحليل اضافي. وأثيرت نقطة مفادها أن عملية وضع العلامات الايكولوجية قد تكون عملية شفافية بصورة معقولة على المستوى الداخلي، إلا أنه يبدو انها تفتقر الى الشفافية عندما تشتمل على منتجات ذات أهمية تصديرية كبيرة للمنتجين الأجانب. ويبحث الفصل الخامس - ألف الثوابت الممكنة التي يمكن أن تساعد هيئات وضع العلامات الايكولوجية في التعرف على فئات المنتجات ذات الأهمية التصديرية الخاصة للبلدان النامية. وأثيرت أيضا نقطة مفادها أن الشفافية الكاملة تفترض كذلك اشتراك موردي المواد في عملية وضع المعايير بالاضافة الى مصنّعي المنتجات الخاضعين لعملية وضع العلامات الايكولوجية.

٧- وأحرزت المنظمة الدولية للتوحيد القياسي تقدما في وضع مشروع مبادئ ارشادية يستهدف ضمان مصداقية عملية وضع العلامات الايكولوجية وطبيعتها غير التمييزية. ومع ذلك، لا يزال هناك عدد من المسائل يسبب القلق، مثل العلاقة بين وضع العلامات الايكولوجية وأحكام النظام التجاري المتعدد الأطراف، وخاصة اتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة (وهي مسألة وردت في اختصاصات لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية)؛ وتكاليف المعاملات الناشئة من وجود برامج مختلفة لوضع العلامات الايكولوجية؛ وتطبيق المعايير المتصلة بأساليب التجهيز والانتاج على المنتجات المستوردة. كما أشير في التقرير الى أنه عندما يستورَد منتج بصورة كبيرة، مثل المنسوجات والأحذية، يتعين توخي الحذر في وضع العلامات الإيكولوجية لتلك المنتجات. ويجب توخي عناية خاصة اذا كانت معايير تلك المنتجات قائمة على أساس أساليب التجهيز والانتاج. وتحتاج مفاهيم مثل الاعتراف المتبادل و"التكافؤ" الى مزيد من التحليل.

أولا - الآثار التجارية لوضع العلامات الايكولوجية

٨- لم يكن أي منتج من البلدان النامية، وقت اعداد هذا التقرير، يستخدم "النوع الأول" من العلامات الإيكولوجية (العلامات الإيكولوجية الممنوحة من طرف ثالث للمنتجات التي تفي بمعايير بيئية محددة مسبقاً)[٢] لتسويق منتجاته في اي بلد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وعلى الرغم من عدم توفر بيانات بشأن الطلبات المرفوضة، ربما كانت البلدان النامية المنتجة لم تتقدم بعد بطلبات لهذه العلامات. ومع ذلك، ربما تأثر المنتجون في البلدان النامية بطريقتين. الأولى، أن وضع العلامات الإيكولوجية ربما أضعف القدرة التنافسية للمنتجات غير الحاملة لعلامة إيكولوجية في سوق معينة. فعلى سبيل المثال، أبلغ أن واردات النرويج من الورق الناعم الناشئ في البرازيل قد انخفضت انخفاضا كبيرا بعد اعتماد علامة إيكولوجية[٣]. والثانية أنه ربما كان لوضع العلامات الإيكولوجية آثار على موردي المواد المستخدمة في تصنيع المنتجات ذات العلامات الإيكولوجية. ومن الصعب معرفة ما إذا كانت هذه الآثار قد حدثت بالفعل. ومع ذلك، فإن مشاعر القلق الرئيسية التي تساور مصدري عجينة الورق البرازيليين، إزاء قيام الاتحاد الأوروبي مؤخرا بإدخال علامة إيكولوجية على الورق الرقيق، تشير بدقة الى تلك الآثار غير المباشرة. كما أن وضع العلامات الإيكولوجية على الأحذية قد تكون له آثار على مدابغ الجلود في البلدان النامية[٤].

٩- لقد ورد في الوثيقة TD/B/WG.6/2 تحليل تفصيلي للآثار التجارية المحتملة لوضع العلامات الإيكولوجية. إن وضع هذه العلامات يشجع المفاضلة بين المنتجات على أساس النوعية البيئية، وقد تكون له، من ثم، آثار على القدرة التنافسية. وحيث أن وضع العلامات الإيكولوجية اختياري، تتوفر للشركات المصدِّرة حرية اختيار إما التقدم بطلب للعلامة (مركزة القدرة التنافسية على عوامل لا تتعلق بالأسعار) أو الاستمرار في بيع المنتجات بدون علامة إيكولوجية (مركزة القدرة التنافسية على عوامل تتصل بالأسعار). ومع ذلك، عندما يكون وضع العلامة الإيكولوجية عاملا هاما في السوق، فإن آثاره قد تكون مماثلة لآثار اللوائح الإلزامية. وفي هذه الحالات، قد يشتمل وضع العلامات الإيكولوجية على مسائل متصلة بإمكانية الوصول الى السوق، وخاصة عندما يفهم أنه يميز ضد المنتجين الأجانب.

١٠- وربما كان وضع العلامات الإيكولوجية في البلدان المتقدمة يسمح لمنتجي البلدان النامية بالحصول على علاوات أسعار قد لا تكون متاحة في أسواق بلدانهم. والمسألة الأساسية هي ما إذا كان استهداف قسم محتمل من السوق للمنتجات ذات العلامة الإيكولوجية يمكن أن يسمح للشركات بأن تسترد - من خلال علاوات الأسعار و/أو زيادة حصص السوق - التكاليف التي ينطوي عليها تكييف عمليات انتاجها وضمان الحصول على مواد تلتزم بمعايير وضع العلامات الإيكولوجية. وكما سوف يرد تأكيده في الفصل الثاني، قد لا يستجيب المستهلكون أحيانا لوضع العلامات الإيكولوجية، وقد يكون من الصعب الحصول على علاوات الأسعار. ويترتب على ذلك أن تكبد تكاليف اضافية بغية الحصول على علامات إيكولوجية قد يشتمل على مجازفة اقتصادية معينة.

ألف - المنتجات المشمولة في برامج وضع العلامات الإيكولوجية البيئية

١١- تغطي برامج وضع العلامات البيئية مجموعة منوعة من فئات المنتجات. وبعض تلك الفئات، مثل منتجات الورق، والمنظفات، والبطاريات الكهربائية، ومواد الطلاء، وأدوات منزلية معينة تغطيها برامج مختلفة. ويتم اختيار الكثير من فئات المنتجات تبعا لأهميتها في مرحلة التخلص منها و/أو لاحتمال اسهامها في اعادة

التدوير. وهناك أسباب أخرى تفسر السبب في امكان انتشار فئات منتجات معينة في البرامج كلها. فعلى سبيل المثال، فإن نجاح وضع العلامات الإيكولوجية في فئات منتجات محددة - من حيث استجابة المنتجين قد يشجع برامج أخرى على إدراج فئات منتجات مماثلة. كما يدل تحليل لفئات المنتجات المخصصة لوضع العلامات الإيكولوجية على أن البلدان النامية أصبحت أكثر تعرضاً لآثار برامج وضع العلامات الإيكولوجية في البلدان المتقدمة، وخاصة في الاتحاد الأوروبي. وكنتيجة رئيسية للعلامات الإيكولوجية المقترحة للمنسوجات (القمصان التائية القطنية وأغطية الأسرّة) والأحذية، فإن ما تصل نسبته الى ٤٥ في المائة من قيمة الواردات في فئات المنتجات المخصصة لوضع العلامات الإيكولوجية في الاتحاد الأوروبي تنشأ أصلا في البلدان النامية والصين[٥].

باء - الآثار التمييزية المحتملة

١٢- على الرغم من أن معايير منح العلامات الإيكولوجية هي نفس المعايير للموردين المحليين والأجانب، فإن وضع هذه العلامات قد ينطوي، في الواقع، على تمييز ضد المنتجين الأجانب. وإن الصعوبات التي يواجهها الموردون الأجانب في الحصول على علامة إيكولوجية تمثل، بدرجة معينة المساوئ العادية، التي يواجهها المصدّر ازاء المنتِج المحلي. ومع ذلك، توجد جوانب معينة لوضع العلامات الإيكولوجية، مثل نهج من المهد الى اللحد، من شأنها أن تضيف المزيد من الآثار الى آثارها التمييزية المحتملة، وخاصة ضد المنتجين في البلدان النامية. ويمكن أن تعزى الآثار التمييزية المحتملة الى عدد من العوامل:

(أ) يميل وضع العلامات الإيكولوجية الى أن يقوم على أساس أولويات وتكنولوجيات بيئية داخلية في البلد المستورد وقد يُغفل المنتجات وعمليات التصنيع المقبولة في بلد الانتاج. وتفتقر معايير وضع العلامات الإيكولوجية، في كثير من الأحيان، الى المرونة التي تسمح لها بأن تعكس الظروف والأولويات البيئية المحلية ذات الصلة في بلد الانتاج؛

(ب) إن تعريف فئات المنتجات، وتحديد المعايير، والقيم الحدية قد يكونان في صالح المنتجين المحليين على حساب المنتجين الأجانب. ويمكن تحديد معايير وضع العلامات الإيكولوجية من حيث التكنولوجيا التي يتاح للشركات المحلية امكانية الحصول عليها بصورة أيسر؛

(ج) قد يتطلب وضع العلامات الإيكولوجية من المنتجين الأجانب الوفاء بمعايير ليست مناسبة في بلد الانتاج[٦]. وهكذا، فإن التكنولوجيات التي تم تطويرها لمعالجة ملوثات، تعتبر هامة في البلد المستورد، وإنما أقل أهمية في بلد الانتاج، سيكون من الضروري استيرادها اذا أرادت احدى الشركات أن تكون مؤهلة لعلامة إيكولوجية[٧].

(د) قد تختلف البنى الأساسية البيئية اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر (مثلا منشآت معالجة مياه النفايات البلدية؛ ومنشآت معالجة النفايات الصلبة؛ ومحطات إعادة التدوير)[٨]؛

(هـ) قد يصعب على المنتجين الأجانب، وخاصة في البلدان النامية، ضمان امدادات المواد الكيميائية وغيرها من المواد المقبولة للاستخدام في المنتجات ذات العلامات الإيكولوجية. كما قد يكون هناك تمييز ضد الموردين الأجانب للمُدخلات الخاصة بالمنتجات ذات العلامات الإيكولوجية؛

(و) إن بعض البارامترات المستخدمة لحساب الآثار البيئية للمنتجات طوال دورة حياتها قد تكون قائمة على أساس معلومات جُمعت في البلد المستورد أو في بلدان لديها ظروف بيئية مماثلة، وقد تفرط في تقدير الآثار البيئية في بلد الإنتاج. وعلى سبيل المثال، فإن البارامترات المستخدمة في تقدير الطاقة المستخدمة في تصنيع المنتجات قد لا تعكس الظروف في بلد الإنتاج.

جيم - تكاليف الامتثال وقدرة منتجي البلدان النامية على المنافسة

١٣- لم تبدأ برامج البلدان المتقدمة لوضع العلامات الإيكولوجية إلا مؤخرا في إدراج المنتجات ذات الأهمية التصديرية الكبيرة للبلدان النامية، وحتى الآن لم تستخدم منتجات البلدان النامية النوع الأول من العلامات الإيكولوجية. ولذلك، ليست هناك بيانات تجريبية متاحة فيما يتعلق بتكلفة امتثال منتجي البلدان النامية لتلك العلامات. ومع ذلك، هناك عدد من دراسات الحالات التي قامت بها أفرقة بحث في البلدان النامية بموجب مشروع تعاون تقني تحت رعاية المركز الدولي لبحوث التنمية بكندا يدل على أن تكاليف تكيف الشركات الراغبة في الالتزام بمعايير وضع العلامات الإيكولوجية قد تكون باهظة. فسوف تكون التكاليف التي ينطوي عليها استخدام كيميائيات محددة وغيرها من المواد الخام، والاستثمار الرأسمالي، وكذلك الاختبار والتحقق، تكاليف هامة بصورة خاصة. وربما يكون تصميم وإنتاج منتَج ما يلتزم بالمعايير الإيكولوجية مكلفاً بصورة خاصة للمنتجين على نطاق صغير (انظر الفصل الثالث). وبالإضافة إلى ذلك، فإن المعايير المتصلة بالتجهيز، والتي تقوم عادة على أساس الظروف البيئية والتكنولوجية في البلد المستورد، قد تنطوي على تكاليف مرتفعة للمنتجين الأجانب. ومن عوامل التكلفة الأخرى رسوم التراخيص (انظر أيضاً الفقرات ٣٤-٤١ من التقرير TD/B/WG.6/2).

دال - وضع العلامات الإيكولوجية وقواعد التجارة الدولية

١٤- إن تعزيز التعاون الدولي وزيادة الشفافية من الأمور ذات الأهمية الأساسية في تجنب أو تخفيف الآثار التجارية المعاكسة المحتملة لوضع العلامات الإيكولوجية. ومن المسائل الهامة في هذا السياق علاقة وضع العلامات الإيكولوجية بمنظمة التجارة العالمية، ولا سيما اتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة.

١٥- وعلى عكس ما يقال غالباً، فإن كون وضع العلامات الإيكولوجية أداة طوعية، أو كونه ينفذ من جانب هيئات غير حكومية، لا يعني في حد ذاته أن وضع العلامات الإيكولوجية لن يغطيه اتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة. والمعايير الطوعية التي تنفذها إما الحكومة المركزية أو الحكومة المحلية أو الهيئات غير الحكومية أو الإقليمية، تغطيها في الواقع مدونة الممارسات الجيدة لاعداد المعايير واعتمادها وتطبيقها (المرفق ٢ من اتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة). وإن استخدام معايير تتعلق بأساليب التجهيز والانتاج ولا ترتبط بالمنتجات (ذات العلامات الإيكولوجية)، قد يكون حساساً في سياق العلاقة بين وضع العلامات الإيكولوجية وقواعد منظمة التجارة العالمية.

ثانيا - الآثار البيئية لوضع العلامات الإيكولوجية

ألف - مقدمة

١٦- زاد في السنوات الأخيرة الاهتمام بالآثار البيئية للمنتجات، وخاصة في البلدان المتقدمة. ومن الناحية التقليدية، ركزت السياسات البيئية الموجهة نحو المنتَج على مرحلة واحدة من دورة حياة هذا المنتَج، وهي عادة مرحلة استخدامه أو التخلص منه، وعلى جانب بيئي واحد معين (مثلاً، وجود مادة واحدة في المنتج). وكثيراً ما كانت المعايير واللوائح التقنية هي الوسائل المفضلة لتنفيذ تلك السياسات.

١٧- والسياسات البيئية الخاصة بمنتجات محددة تستهدف، بصورة متزايدة، النهوض بأنماط الاستهلاك التي تقلل الإجهاد البيئي. ويسلم جدول أعمال القرن ٢١ بأن "البلدان المتقدمة ينبغي أن تكون الرائدة في تحقيق أنماط استهلاكية مستدامة"[٩]. والهدف من "سياسات المنتجات" هو تشجيع المنتجين وبائعي التجزئة والمستهلكين على التقليل باستمرار من الآثار البيئية للمنتجات[١٠]. ومجال صنع السياسات البيئية لمنتجات محددة آخذ في الاتساع، ويغطي بصورة متزايدة جوانب بيئية متعددة، بما في ذلك الجوانب المتصلة بـ"التنمية المستدامة" وكذلك مختلف مراحل دورة حياة المنتَج. وعلى سبيل المثال، تهدف سياسات المنتجات إلى تقليل كمية الطاقة والمواد الداخلة في المنتجات، وخفض النفايات إلى أدنى حد، وإزالة المواد الخطرة، وتشجيع إعادة استخدام النفايات وإمكانية إعادة التدوير، وإطالة زمن استخدام المنتج. وتستخدم هذه السياسات مزيجاً واسعاً من الأدوات يشمل التدابير التنظيمية، والأدوات القائمة على السوق، والأدوات القائمة على المعلومات، والكثير منها وسائل طوعية، مثل وضع العلامات الإيكولوجية. ومن شأن التدابير التي تُطلِع المستهلك وتعلمه فيما يتعلق بالمزايا البيئية للمنتجات، أن تخلق ضغط الطلب الذي قد يؤدي إلى الابتكار، ومن ثم تكون بمثابة استكمال واستبدال للوائح على السواء. وتشجع نُهج معلومات المستهلك الابتكار، سواء عن طريق كل من عدم الحد من المرونة في الاستجابة لنواحي القلق البيئية أو عن طريق منح الشركات حافزاً للتفوق على المعايير الراهنة[١١].

١٨- وتلقى السياسات الموجهة نحو المنتجات والتي تستهدف المنتجات الاستهلاكية، أولوية عالية في عدد من البلدان المتقدمة. وقد يكون تفضيل المستهلك للمنتجات الملائمة بيئياً، وتوفر البنية الأساسية البيئية وآخر ما وصلت إليه التكنولوجيات، عاملاً في تسهيل الاستخدام الفعال لسياسات المنتجات التي تستهدف الإقلال من الإجهاد البيئي. وفي عدد من الحالات أثبتت سياسات منتجات محددة نجاحها. فعلى سبيل المثال، تخلو نسبة تزيد على ٩٥ في المائة من المنظّفات في هولندا من مادة الفوسفات منذ عام ١٩٩٠، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى أحد العهود[١٢]. وفيما يتعلق بوضع العلامات الإيكولوجية، أبلغ في حالة البرنامج الألماني Blue Angel، أبلغ أنه بعد سنوات قليلة من إدخال العلامات الإيكولوجية على أجهزة تسخين النفط والغاز، انخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت وأول أوكسيد الكربون وأكاسيد النيتروجين، بما يزيد على ٣٠ في المائة وأن كفاءة طاقة تلك الأجهزة قد تحسنت تحسناً كبيراً. كذلك ارتفعت حصة السوق من مواد الطلاء والجلي المنخفضة المذيبات من ١ في المائة إلى ٥٠ في المائة بعد استحداث علامة ايكولوجية، بينما قُدر مقدار خفض المذيبات المنطلقة في البيئة بحوالي ٠٠٠ ٤٠ طن[١٣].

١٩- وفي البلدان النامية، يمكن أن تكون سياسات المنتجات أقل فعالية كأداة للسياسة البيئية. وسبب ذلك هو ضعف الطلب الداخلي على المنتجات الملائمة للبيئة، والضعف العام للبنية الأساسية البيئية، ووجود قطاع

كبير غير رسمي. وتختلف الظروف البيئية والأولويات في البلدان النامية عنها في البلدان المتقدمة. فمثلاً قد يتعين منح الأولوية للاستثمار في البنية الأساسية الرئيسية.

٢٠- ومن الصعب معرفة إلى أي مدى كان وضع العلامات الإيكولوجية فعالاً في خفض الإجهاد البيئي. ولا تعرف أمانة الأونكتاد شيئاً عن أية دراسة حاولت إجراء تقييم منهجي لآثار البرامج القائمة لوضع العلامات الإيكولوجية على البيئة. وما يمكن قوله هو أن الآثار البيئية لوضع العلامات الإيكولوجية تتوقف بدرجة كبيرة على مدى ملاءمة معايير وضع العلامات الإيكولوجية وأهميتها، وكذلك على حصة السوق من المنتجات ذات العلامات الإيكولوجية، وهي حصة تتوقف بدورها على أفضليات المستهلك للمنتجات ذات العلامات الإيكولوجية، وعلى استجابة المنتجين والموردين. وبالتالي، لكي يصبح وضع العلامات الإيكولوجية أداة تسويقية فعالة، ينبغي أن يكون هناك وعي عام ببرامج وضع هذه العلامات والمنتجات التي تحملها، وينبغي أن يهتم المنتجون بتوفير حجم كبير من المنتجات ذات العلامات الإيكولوجية في السوق.

باء - تحديد المعايير المتصلة بوضع العلامات الإيكولوجية

٢١- تختلف برامج وضع العلامات الإيكولوجية اختلافاً كبيراً فيما بينها من حيث صرامة المعايير وشموليتها وكذلك من حيث استخدام تحليل دورة الحياة. وقد تتطلب مصداقية برامج وضع العلامات الإيكولوجية ضرورة وضع معايير صارمة. ومع ذلك، قد تكون هناك مبادلة بين المعايير الصارمة التي قد تحفز الإبداع التكنولوجي، والمعايير التي يسهل أكثر الوفاء بها والتي قد تساعد في توضيح وضع العلامات بصورة أكبر.

٢٢- ومن حيث المبدأ، يتبع وضع العلامات الإيكولوجية نهجاً شاملاً ومتعدد المعايير ويتصل بدورة الحياة، لضمان إخطار المستهلك، عن طريق وضع العلامة الإيكولوجية بخفض حقيقي في الإجهاد البيئي وليس بمجرد نقل الآثار عبر الوسائط البيئية أو مراحل دورة حياة المنتَج. ومع ذلك، قد لا تشير المعايير، في الممارسة، إلا إلى مجرد جانب بيئي واحد أو بعض الجوانب، وإلى جزء واحد من دورة حياة المنتَج. وعلى سبيل المثال، تقول الوكالة البيئية الألمانية بأن تقييم أغلب مجموعات المنتجات يُظهر هيمنة جانب بيئي واحد محدد[١٤]. كما تركز برامج وضع العلامات الإيكولوجية اليابانية على جانب بيئي واحد فقط، وهو يرتبط عادة بمرحلتين من مراحل دورة حياة المنتَج هما مرحلة استخدامه ومرحلة التخلص منه (انظر الوثيقة TD/B/WG.6/2، الإطار ٤).

٢٣- وقد يثير تحليل دورة حياة المنتَج مشاكل مفاهيمية وعملية، وخاصة عندما تشتمل دورة حياته على عدة بلدان قد تختلف اختلافاً كبيراً من حيث الظروف البيئية والأولويات. وهذه هي الحالة بصورة خاصة في المعايير المرتبطة بالآثار البيئية "الخلفية" مثل استخراج المواد الخام، وكذلك في أساليب التجهيز والانتاج. وساد في الدورة الأولى للفريق العامل الشعور بأن نُظم وضع العلامات الإيكولوجية قد يتعين أن تقبل اختلافات في المعايير القائمة على أساس أساليب التجهيز والانتاج في مختلف البلدان وفقاً لطاقة تحمل هذه البلدان وأفضلياتها الاجتماعية. وزيادة على ذلك، تم التركيز على أن استخدام المعايير المتصلة بالتجهيز يمكن أن يثير مسائل تتصل بتطبيق الأولويات البيئية للبلد المستورد في خارج إقليم هذا البلد[١٥]. ويرد في الفصل الخامس (الفرع جيم) بعض المقترحات المتعلقة بتناول مسألة أساليب التجهيز والانتاج.

١- أساليب التجهيز والإنتاج، والمنتجات المستوردة، والمستهلك

٢٤- بقدر ما تكون الآثار البيئية محلية بصورة جوهرية، لا تتأثر بيئة البلد المستورد بأساليب التجهيز والإنتاج المستخدمة في البلدان الأخرى: إذ لا تؤثر أساليب التجهيز والإنتاج هذه إلا في البيئة المحلية في بلد الإنتاج. والأساس المنطقي الذي يثار عادة لتطبيق المعايير المتصلة بأساليب التجهيز والإنتاج على المنتجات المستوردة هو '١' توفير المعلومات للمستهلكين المهتمين بالآثار البيئية للمنتجات التي يستهلكونها، أينما تحدث هذه الآثار، ولضمان مصداقية البرنامج؛ و'٢' تجنب التشوهات في المنافسة التي يدعى أنها تنشأ إذا أجبر المنتجون المحليون على الالتزام بمعايير أكثر صرامة من التزام منافسيهم الأجانب بغية الحصول على علامة.

٢٥ - وأحد أهداف وضع العلامات الإيكولوجية هو تزويد المستهلكين بالمعلومات. على أن العلامة الإيكولوجية، كما هي مصممة حاليا، لا تخطر المستهلك إلا بأن المنتج يلتزم بالمعايير والعتبات التي قررها برنامج وضع العلامات الايكولوجية في البلد المستورد. وحيثما تُغفل تلك المعايير أساليب التجهيز والانتاج المقبولة بيئيا في بلد الانتاج، أو حيثما تكون غير ملائمة أو غير ذات صلة في سياق الظروف المحلية في البلد المنتج، تفشل العلامات الايكولوجية في تقديم المعلومات ذات الصلة للمستهلك[١٦].

٢٦ - وبالاضافة إلى ذلك، فإن المعلومات ذات الصلة التي يهتم المستهلك بتلقيها تشير عموما إلى النوعية البيئية المحيطة.ومن المقبول بصورة واسعة أن المعايير المحيطة قد تعكس فروقا في القدرة على الاستيعاب و"الحمولات الحرجة". ومع ذلك، تقوم معايير وضع العلامات الإيكولوجية في العادة على أساس معايير انبعاثات أو معايير تكنولوجية، غير مرنة نوعا ما، وتتجاهل أنه حتى إذا استهدف بلدان اثنان نفس المعايير المحيطة، يكون مشروعا للبلدان ذات الموارد البيئية الأكثر نسبيا و/أو البلدان ذات الإجهاد البيئي الأقل نسبيا، تطبيق معايير انبعاث أقل صرامة[١٧]. ويبدو أن استخدام معايير محددة تتعلق بأساليب التجهيز والانتاج في وضع العلامات الإيكولوجية، كما هي موضوعة حاليا، يتجاهل هذه المفاهيم المقبولة على نطاق واسع.

٢ - معايير وضع العلامات الإيكولوجية التي تتصدى للمشاكل البيئية العالمية

٢٧ - هناك عدد من المشاكل الموجزة في الفرع السابق لن تنشأ من حيث المبدأ في الحالة التي تشتمل فيها متطلبات وضع العلامات الإيكولوجية على معايير تتصل بأساليب التجهيز والانتاج وترتبط بالمشاكل البيئية العالمية. ومع ذلك، ينبغي ملاحظة أنه قد تكون هناك مساوئ معينة في إدراج هذه المعايير في وضع العلامات الإيكولوجية. فالمعايير التي يضعها من جانب واحد برنامج وضع العلامات الايكولوجية في البلد المستورد، قد لا تضع في الاعتبار الأهداف المتفق عليها دوليا والموضوعة لمختلف مجموعات البلدان في سياق الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وهذه الأهداف تتفاوض عليها الحكومات وقد تتنوع فيما بين مجموعات البلدان، مع مراعاة المسؤوليات المشتركة، ولكن المختلفة، لجميع البلدان تجاه المشاكل البيئية العالمية.

٢٨ - وبينما تميل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف إلى وضع الحقوق والالتزامات على مستوى البلد، تُمنح العلامات الايكولوجية للمنتجات. وفي دراسة حالة إفرادية أثيرت نقطة أنه قد يكون من غير الملائم

إنكار حق شركة معينة في استخدام علامة إيكولوجية، استناداً إلى المعايير الموحدة لوضع العلامات الإيكولوجية في برنامج البلد المستورد، في حالة التزام بلد الانتاج بالأهداف المتفق عليها دوليا[١٨].

٢٩ - ومع ذلك، قد يسهم وضع العلامات الإيكولوجية، في حالات أخرى، في تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، شريطة أن تقوم معايير وضع العلامات الإيكولوجية على أساس عملية دولية. وهناك حالة وثيقة الصلة بالموضوع وهي وضع العلامات الايكولوجية في قطاع الأخشاب. فقد وجدت احدى الدراسات أن وضع العلامات الايكولوجية للأخشاب قد يساعد في إعادة ترسيخ الأسواق المتآكلة للأخشاب الاستوائية ومنتجات الأخشاب الاستوائية[١٩].

جيم - حصص السوق من المنتجات ذات العلامات الإيكولوجية

٣٠ - إن وضع معايير ذات صلة بوضع العلامات الايكولوجية لا يضمن بذاته إحداث تحسينات بيئية. فليس من الممكن أن تكون هناك آثار بيئية لوضع العلامات إلا بقدر ما تفوز المنتجات ذات العلامات الإيكولوجية بحصة كبيرة في السوق. كما ينبغي مراعاة أن المعايير الصارمة لوضع العلامات الإيكولوجية قد لا تُحدث أحيانا إلا آثاراً بيئية بسيطة بسبب القيود المفروضة على امكانيات التوريد. فعلى سبيل المثال، قد يكون صعبا من الناحية الفنية انتاج كميات كبيرة من "الأثواب الإيكولوجية" بسبب التوريد المحدود للقطن المزروع عضويا والأصباغ الملائمة للبيئة.

١ - تفضيل المستهلكين للمنتجات ذات العلامات الإيكولوجية

٣١ - أصبحت برامج وضع العلامات الإيكولوجية معروفة على نحو متزايد بين المستهلكين. فمثلا، تدل استطلاعات الرأي التي أجريت عام ١٩٩٣ على أن ٥٣ في المائة من المستهلكين في اليابان يعرفون برنامج EcoMark، بالمقارنة بنسبة ٢٢ في المائة عام ١٩٩٠. وأظهرت دراسة استقصائية أجريت في سنغافورة في آذار/مارس ١٩٩٤، أن ما يزيد على نصف السكان يعرفون علامة GreenLabel. وفي كندا، زاد الوعي بالعلامة الإيكولوجية الوطنية Eco-logo إلى ٥١ في المائة عام ١٩٩٣ بعد أن كان ١٩ في المائة عام ١٩٩٠، وفي النرويج زادت نسبة التعرف على برنامج White Swan من ١٢ في المائة عام ١٩٩٢ إلى ٦٦ في المائة عام ١٩٩٤[٢٠] ومع ذلك، فإن تفضيل المستهلكين للمنتجات ذات العلامات الإيكولوجية، وكذلك استعدادهم لدفع علاوات أسعار، يميلان إلى التباين على نطاق واسع من منتَج لآخر. وتدل استطلاعات الرأي الخاصة بالمستهلكين على أن الكثير من المستهلكين يعلنون أنهم على استعداد لدفع علاوة للمنتجات الملائمة للبيئة. ومع ذلك، قد تكون هناك تناقضات بين الاستعداد المعرب عنه والتصرف الفعلي عند الشراء.

الإطار ١

عدد المنتجات وفئات المنتجات المشمولة بالبرامج المختلفة

لوضع العلامات الإيكولوجية

شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٩٥

	فئات المنتجات الموضوع لها معايير	العلامات الإيكولوجية الممنوحة			
		فئات المنتجات	المصنعون	أجانب	المنتجات
كندا	٣١	١٥	١١٦	١٧	١ ٥٠٠
الاتحاد الأوروبي	٥	١	١	-	٨
ألمانيا[١]	٨١	٦١	١ ٠٥٨	١٧٥	٤ ٣٥٣
اليابان	٦٥	٦٣	١ ٠٣٩	٢٢	٢ ٣٢٢
هولندا[٢]	٢٠	٤	١٠	٣	٤٠
البلدان الشمالية	٣١	١٥	١٨٢	١٩	

(١) ألمانيا. حتى ٢ آذار/مارس ١٩٩٥، كانت معايير وضع العلامات الإيكولوجية قد وضعت لـ ٨١ فئة من فئات المنتجات. وكان يجري تطوير معايير لـ ٣٤ فئة أخرى من فئات المنتجات.

(٢) هولندا: حتى ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٥ مُنحت علامات إيكولوجية لأربع من فئات المنتجات. ويُتوقع أن يزيد هذا الرقم إلى سبع فئات بحلول حزيران/يونيه ١٩٦٥.

المصدر: الأونكتاد.

٢ - المشتريات الحكومية

٣٢ - وبغض النظر عن المستهلكين، تمثل جهات الشراء المؤسسية، بما في ذلك الحكومات، سوقا كامنة للمنتجات ذات العلامات الإيكولوجية. وفي عدد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يوجد تشجيع على إدراج الاعتبارات البيئية في المشتريات العامة[٢١]، على الرغم من أن المنتجات ذات العلامات الإيكولوجية عموما لا تلقى تأييدا صريحا[٢٢]. فعلى سبيل المثال، يُقصد بقانون الإشراف البيئي في كندا مساعدة الوكالات الفيدرالية على إدماج الاعتبارات البيئية في ممارساتها وعملياتها، بما في ذلك ما يتعلق بشراء البضائع والخدمات، غير أن القانون ليس صريحا في تأييده لبرنامج الاختيار البيئي لكندا. وتقوم هيئة الإمداد والخدمات بكندا، وهي هيئة للشراء التابعة للحكومة الفيدرالية، بشراء المنتجات الملائمة للبيئة، غير أنها تضع قراراتها على أساس اعتبارات تجارية. وقد تكون البلديات أكثر وضوحا في تفضيلها للمنتجات ذات العلامات البيئية. ففي عام ١٩٩٠ اعترفت رابطة المدن الكندية للاستراتيجيات السليمة بيئيا، والتي تمثل البلديات في كل أنحاء كندا، ببرنامج الاختيار البيئي على أنه الآلية الوحيدة المتاحة لضمان وفاء المنتجات بالمعايير السليمة بيئيا. ونتيجة لذلك، يحاول موظفو الشراء في البلديات الحصول بقدر الامكان على منتجات تحمل علامة بيئية EcoLogo لبرنامج الاختيار البيئي (رهنا بتوفر المنتجات وأسعارها)[٢٣]. وفي السويد، قررت عدة بلديات بصورة ذاتية أن الجوانب الصحية والبيئية للمنتجات تلعب دورا أساسيا في قراراتها المتعلقة بالشراء.

٣ - استجابة المنتجين لوضع العلامات الإيكولوجية

٣٣ - تُظهر التجربة أنه قد يكون من الصعب تنفيذ برامج وضع العلامات الإيكولوجية التي تعتبر ناجحة من حيث استجابة المنتجين. فعلى سبيل المثال، طوَّر برنامج الاختيار البيئي لكندا معايير لـ ٣١ فئة من فئات المنتجات، غير أن العلامات الإيكولوجية لا تُستخدم حاليا إلا في ١٥ فئة من تلك الفئات (انظر الإطار ١). وجزء كبير من ايرادات التراخيص الخاصة ببرنامج الاختيار البيئي تأتي من فئتين فقط من فئات المنتجات: مواد الطلاء والورق الناعم. والآن وضع برنامج الاختيار البيئي خطة عمل تهدف إلى زيادة طرح المنتجات ذات العلامات الإيكولوجية في السوق[٢٤].

٣٤ - والبرنامجان الأكثر نجاحا من حيث عدد المنتجات التي تستخدم العلامات الإيكولوجية هما البرنامج الألماني "Blue Angel" والبرنامج الياباني EcoMark[٢٥]. ومع ذلك، تستخدم العلامات الإيكولوجية في بعض فئات المنتجات بصورة أكثر تواترا من البعض الآخر. فمثلا ينتمي قرابة نصف عدد المنتجات ذات العلامات الإيكولوجية في ألمانيا إلى بضع فئات فقط، وخاصة مواد الطلاء قليلة التلويث، ومنتجات إعادة تدوير الورق، ومنتجات إعادة تدوير الورق المقوى.

٣٥ - ويحصل المنتجون على منافع اقتصادية مباشرة من وضع العلامات الإيكولوجية إذا نتجت عن هذه العلامات زيادة في إيرادات المبيعات (عن طريق زيادة حصص السوق و/أو الحصول على علاوات أسعار) تزيد على تكاليف الحصول على العلامة الإيكولوجية (تكاليف التعديلات المطلوبة لإنتاج منتجات مؤهلة للعلامة الإيكولوجية، بالاضافة إلى تكاليف الاختبار والرسوم المدفوعة لاستخدام العلامة). وأظهرت الدراسات الاستقصائية التي اجريت بين حاملي التراخيص بشأن آثار وضع العلامات الإيكولوجية على المبيعات نتائج متفاوتة. فمثلا أجريت في كندا دراسة استقصائية عام ١٩٩٣ كشفت عن أن ٦٢ في المائة من حاملي

التراخيص لا ينسبون أي تغيير في المبيعات إلى استخدام العلامة الإيكولوجية، بينما ٣٣ في المائة ينسبون وجود زيادة في المبيعات إلى العلامة الإيكولوجية EcoLogo[٢٦]. ومن الناحية الأخرى، ظهر أن الشركات التي لم تستخدم العلامة الإيكولوجية لم تفقد حصة السوق. وفي دراسة استقصائية أجريت في سنغافورة، أبلغت ١٥ في المائة من الشركات التي أجريت معها مقابلات عن وجود زيادة في المبيعات في المنتجات ذات العلامات الإيكولوجية[٢٧]. وقد تستخدم العلامات الإيكولوجية لأغراض أخرى، مثل انشاء "صورة خضراء". ووفقا لبرنامج الاختيار البيئي، جدَّد حاملو التراخيص كلهم تقريبا تراخيصهم في نهاية مدة السنوات الثلاث. ومع ذلك توجد أمثلة لشركات توقفت عن استخدام العلامات الإيكولوجية[٢٨].

دال - الآثار البيئية على البلدان النامية

١ - آثار برامج وضع العلامات الإيكولوجية في البلدان المتقدمة

٣٦ - حتى الآن، لم تستخدم شركات البلدان النامية بعد النوع الأول من العلامات الإيكولوجية لبرامج وضع العلامات في البلدان المتقدمة. ومن ثم، لم تكن لهذه البرامج آثار بيئية إيجابية مباشرة على البلدان النامية.

٣٧ - ومن الناحية النظرية، قد يكون لوضع العلامات الإيكولوجية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي آثار ايجابية على البيئة في البلدان النامية، على أنه من المحتمل أن تكون تلك الآثار متواضعة. والشركات الكبيرة القائمة في البلدان النامية والتي تمتلك الوسائل المالية والتكنولوجية للاستثمار في التحسينات البيئية، قد تكون قادرة على أن تصبح مؤهلة لعلامة تجارية والبيع في اسواق العلاوات. ومع ذلك، هناك اتجاه إلى وجود المزيد من الصعوبات لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الحصول على معلومات والتكيف مع معايير وضع العلامات الإيكولوجية.

٣٨ - وثمة مسألة أساسية هي معرفة ما إذا كانت التعديلات المطلوبة للتأهيل للعلامة التجارية في أسواق التصدير ملائمة أيضا في سياق الظروف الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية في البلد المنتج. ومن الأرجح أن وجود معايير موضوعية وواقعية ويمكن فهمها لوضع العلامات الإيكولوجية سيوفر للمنتجين في البلدان النامية حوافز لتصميم وانتاج المنتجات التي تمتثل لتلك المعايير.

٢ - وضع العلامات الايكولوجية في البلدان النامية

٣٩ - وضع عدد من البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقالية برامج وطنية لوضع العلامات الإيكولوجية (مثل الهند، وجمهورية كوريا، وسنغافورة) أو أنه يقوم حاليا بتلك العملية. وكما في حالة البلدان المتقدمة، فإن هدف هذه البرامج هو الاسهام في التحسينات البيئية عن طريق تزويد المستهلكين بالمعلومات وتشجيع المنتجين على التحول إلى عمليات انتاج ملائمة للبيئة بصورة أكبر. وقد يسهم وضع العلامات الإيكولوجية وما يصاحبه من عملية تعليمية في رفع وعي المستهلك بالمسائل البيئية. ولكن، لما كانت الأسواق المحلية للمنتجات ذات العلامات الإيكولوجية تميل إلى أن تكون صغيرة، كثيراً ما يكون من بين الأهداف الرئيسية الحفاظ على اسواق التصدير وتحسين قدرة الصادرات على المنافسة. ولكي تنجح برامج وضع العلامات الإيكولوجية، فإنها تطمح إلى شكل من الاعتراف المتبادل مع برامج مماثلة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٤٠- وتظهر التجربة أن إنشاء برامج لوضع العلامات الإيكولوجية في البلدان النامية قد يكون صعباً بوجه خاص. والتحدي هو وضع معايير تكون هامة ومناسبة في سياق الظروف المحلية البيئية والإنمائية لبلد الإنتاج، مع مراعاة القواعد المحلية للمواد الخام والتكنولوجيات، وفي الوقت نفسه الوفاء بالمعايير المرتفعة لقبول المنتجات في أسواق البلدان المتقدمة. وعادة، يتطلب وضع العلامات الإيكولوجية تمويلاً حكوميا، على الأقل في المرحلة الاستهلالية، لدعم اختيار فئات المنتجات، ووضع معايير لوضع العلامات الإيكولوجية، ولأغراض تعليمية وتشجيعية. وتشير النقاط المذكورة أعلاه إلى ضرورة المساعدة التقنية في عملية بناء القدرات.

ثالثا - الجوانب الانمائية لوضع العلامات الايكولوجية

٤١- فيما يتعلق بالآثار الانمائية لوضع العلامات الايكولوجية، فإن الشاغل الرئيسي هو أن الآثار الضارة لوضع العلامات الايكولوجية على صادرات البلدان النامية يحتمل أن يكون لها بعض الآثار السلبية على عملية التنمية فيها.

ألف - حالة الشركات الصغيرة

٤٢- تدل مختلف الدراسات التي تم الاضطلاع بها بموجب برنامج التعاون التقني للأونكتاد على أن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تميل إلى مواجهة صعوبات معينة في الامتثال للمعايير واللوائح البيئية، بما في ذلك متطلبات وضع العلامات الايكولوجية. وبعض هذه الأسباب هي:

(أ) قد تفتقر الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى إمكانية الحصول على المعلومات والتكنولوجيات ورأس المال؛

(ب) قد تتسبب عوامل وفورات الحجم في جعل استثمارات الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم غير مربحة؛

(ج) قد يستتبع صغر المواقع الصناعية عدم وجود مكان لمرافق بيئية معينة، مثل معالجة المياه المستعملة؛

(د) قد تعجز الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم عن ضمان انتاج المواد الخام بما يتفق مع معايير وضع العلامات الايكولوجية؛

(هـ) تفتقر الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى القوة الاقتصادية لتحويل (جزء من) تكاليف التكيف الناشئة عن ضرورة الامتثال للمعايير الى موردي تلك الشركات. فعلى سبيل المثال، قد تجد هذه الشركات صعوبات في الحصول على المواد الكيميائية المطلوبة وغيرها من المواد بأسعار تنافسية؛

(و) قد تكون التكاليف النسبية للاختبار والتحقق، بما في ذلك التفتيش على المصانع، مرتفعة بصورة خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ويترتب على ذلك أن العلامات الايكولوجية لفئات المنتجات التي توردها بدرجة كبيرة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية ربما تتطلب على الأرجح انتباهاً خاصاً أكثر مما تتطلبه العلامات الايكولوجية لفئات المنتجات الأخرى، بسبب الصعوبات المحتملة التي قد يواجهها المنتجون في البلدان النامية.

باء - حالة أقل البلدان نموا

٤٣- عند تحديد فئات المنتجات وتقرير المعايير لوضع العلامات الايكولوجية، يمكن إيلاء انتباه خاص للآثار المحتملة لوضع العلامات الايكولوجية على بعض أقل البلدان نموا، وخاصة في حالة فئات منتجات محددة تمثل حصة كبيرة من حصائل صادرات تلك البلدان (على سبيل المثال، تمثل القمصان التائية، التي خصصت لوضع العلامات الايكولوجية في الاتحاد الأوروبي، حصة كبيرة من اجمالي صادرات بنغلاديش وملديف وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى الاتحاد الأوروبي).

٤٤- وفي بعض الحالات ربما يساعد وضع العلامات الايكولوجية، الى جانب المساعدة التقنية وغيرها من تدابير المساعدة، في إنشاء أقسام في الأسواق للمنتجات التي تعتبر في ذاتها ملائمة للبيئة والتي توردها بدرجة كبيرة أقل البلدان نموا مثل الجوت. وحيثما يمكن استخدام الجوانب الانمائية بالاقتران مع العوامل البيئية كأساس لوضع معايير وضع العلامات الايكولوجية، يمكن إيلاء اعتبار خاص إلى تسهيل الصادرات من أقل البلدان نموا.

جيم - دور وكالات المعونة

٤٥- نوقش دور وكالات المعونة في مجال التجارة والبيئة، بما في ذلك وضع العلامات الايكولوجية، في حلقة تدارس بشأن التجارة والبيئة والتعاون الانمائي، نظمتها مديرية التعاون الانمائي التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (باريس، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤). وركز تقرير موجز عن الاجتماع على دور وكالات المعونة في تقديم المساعدة التقنية والتدريب لتعزيز قدرات البلدان النامية لوضع معاييرها الخاصة بها، وبرامج وضع العلامات الايكولوجية، وبرامج إصدار الشهادات، والتغليف، وإعادة التدوير، ومرافق الاختبار[٢٩].

٤٦- كما ذكر التقرير أنه ينبغي لوكالات المعونة استكشاف إمكانية تشجيع الاعتراف المتبادل. وأوصى تقرير للجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن بإمكان وكالات المعونة أن تلعب دورا هاما في مساعدة البلدان النامية في استغلال الأسواق للمنتجات الملائمة للبيئة عن طريق جملة أمور منها، "تطوير وتعزيز برامج وضع العلامات الايكولوجية، وتشجيع المشاورات فيما بين المنتجين والمصدرين والمستوردين والمستهلكين فيما يتعلق بالمقاييس والمعايير، ودعم الاعتراف المتبادل من خلال تحسين وسائل التحقق واصدار الشهادات وغير ذلك من وسائل مراقبة الجودة"[٣٠].

رابعا - المسائل القطاعية

٤٧- أعرب مندوبون كثيرون في الدورة الأولى للفريق العامل عن اهتمامهم بفحص التجربة العملية لوضع العلامات الايكولوجية على أساس دراسات حالات افرادية. ويقدم هذا الفصل تحليلا موجزا لثلاث فئات من فئات المنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية. وسوف تدرج الفئات الثلاث في برنامج الاتحاد الأوروبي لوضع العلامات الايكولوجية.

ألف - عجينة الورق، والورق

٤٨- أنشأت برامج وضع العلامات الايكولوجية كلها تقريبا معايير للعلامات الايكولوجية لمختلف فئات الورق ومنتجات الورق. وتشير المعايير، على سبيل المثال، إلى ما أعيد تدويره من محتوى الورق. وفي كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة، أعرب مصدرو الورق وكذلك مصدرو عجينة الورق عن مشاعر قلق إزاء المعايير المتعلقة بما أعيد تدويره من المحتوى وبأساليب التجهيز والانتاج. فمثلا، اشتكى منتجو عجينة الورق في البرازيل وكندا والولايات المتحدة من مشاريع معايير معينة بشأن منتجات الورق الرقيق في إطار العلامة الايكولوجية للاتحاد الأوروبي.

٤٩- وتكاد مشاريع معايير العلامة الايكولوجية للاتحاد الأوروبي الخاصة بمنتجات الورق الرقيق تتصل، بصورة حصرية، بأساليب التجهيز والانتاج. ويدعي المصدرون البرازيليون أن التركيز على اعادة التدوير في تقرير ما إذا كان يتم الالتزام بالمعايير المتعلقة باستهلاك الموارد القابلة للتجديد، يعتبر تمييزاً ضد المنتجين البرازيليين الذين يستخدمون أخشاباً من مزارع الغابات للتصنيع[٣١]. كما يدعون أن المعايير المتصلة بانبعاثات ثاني أكسيد الكبريت في عملية الإنتاج قليلة أو معدومة الأهمية لأن الأمطار الحمضية ليست محل قلق في مكان الانتاج. كما يدعون أن ما يجرى من حسابات لتقرير ما إذا كان يتم الوفاء بالمعايير المتصلة باستهلاك مصادر الطاقة غير المتجددة يعتبر في الواقع تمييزاً ضد المنتجين البرازيليين الذين يعتمدون بدرجة كبيرة على الكهرباء المولدة بالقوة المائية[٣٢]. وبالاضافة إلى ذلك، فإن نظام "نقاط الحِمل"[٣٣] (لكي تكون المنتجات مؤهلة لعلامة، لا ينبغي أن يكون هناك أكثر من عدد منصوص عليه من نقاط الحمل لتلك المنتجات) قد يسمح لمصانع الورق أن تحول جزءا من تكاليف التكيف البيئي إلى موردي عجينة الورق[٣٤].

٥٠- وفي عام ١٩٩٢ لم تنشأ من البلدان النامية سوى نسبة ٢ في المائة تقريبا من واردات الاتحاد الأوروبي من منتجات الورق الرقيق من خارج الاتحاد. وفيما يتعلق بمنتجات العجينة والورق عموما، كانت ٤,٩ في المائة و٣,٣ في المائة من واردات الاتحاد الأوروبي من خارج الاتحاد ناشئة في البرازيل وشيلي على التوالي.

الاطار ٢

وضع العلامات الايكولوجية لمنتجات الورق: بعض المسائل للبلدان النامية

نظرا للظروف المؤاتية لكل من المناخ والتربة، فإن انتاجية الغابات في الأرجنتين وشيلي مرتفعة جدا، بالنسبة لكل من أخشاب الصنوبر (الطويلة الألياف) وأشجار الأوكالبتوس (القصيرة الألياف).

وتتنافس أبرز شركة من شركات تصدير الورق في الأرجنتين منافسة دولية على أساس وفورات الحجم والتكنولوجيا، واستنادا إلى دراسة افرادية عن الأرجنتين، فإنها تستخدم أفضل الممارسات البيئية. فمثلا، خفضت الشركة من الآثار البيئية للنفايات السائلة وحسنت ادارتها للغابات استجابة لما أعرب عنه العملاء الأجانب من مشاعر القلق. وتم، على أساس تكنولوجيا طورت داخل الشركة، تم تعديل عملية التبييض، وتنتج الشركة الآن الورق الخالي تماما من الكلور.

وتدل دراسة اضطلع بها معهد التنمية الألماني على أن صناعة عجينة الورق في شيلي تفي بالمعايير الدولية الصارمة وتتجاوز اللوائح الداخلية، وخاصة فيما يتعلق بالتبييض الخالي من الكلور، ومعالجة النفايات السائلة، واستهلاك المياه، واستخدام الطاقة، والادارة المستدامة للغابات. وتذكر الدراسة أن صناعة عجينة الورق الشيلية اختارت، مع ذلك، سياسة خفض الطرف في علاقاتها العامة، بدلا من محاولة استغلال منجزاتها من حيث الادارة البيئية، وأن العلامة الايكولوجية للاتحاد الأوروبي تسبب بعض المساوئ التي ليس لها جزئياً ما يبررها.

وحققت صناعة العجينة في البرازيل مستوى مرتفعا من التكامل الرأسي، وتمتلك الشركات الأكبر مزارع أشجار الأوكاليبتوس الخاصة بها. وإن سرعة نمو هذه المزارع وإتقان تكنولوجيات ادارة الغابات، يوفران ميزة نسبية هامة للصناعة البرازيلية. كما أن امداد مصادر الطاقة المتجددة ووفورات الحجم يمثلان ميزتين نسبيتين أخريين.

وتتوقف الآثار البيئية لمزارع الغابات، مثلا على ما إذا كانت المزارع قد أنشئت لتحل محل الغابات الطبيعية أو أنشئت على تربة متردية وعلى ما إذا كانت تُستخدم سلالات أهلية أو دخيلة. وفي الأرجنتين، أوصى الخبراء بإنشاء مزارع غابات على أراض زراعية هامشية لأسباب اقتصادية أيضا، وخاصة لتوفر هذه الأرض وانخفاض تكلفة اعداد الأرض في المناطق المعنية. وفي شيلي، تأتي نسبة ٩٠ في المائة تقريبا من الأخشاب المجهزة أو المصدرة من مزارع الغابات.

باء - المنسوجات والملابس

الاطار ٣
العلامات الايكولوجية للقمصان التائية وبياضات الأسِرَّة

في البرازيل يتألف المصدرون الرئيسيون للقمصان التائية وبياضات الأسِرَّة إلى الاتحاد الأوروبي، من شركات كبيرة في ولاية سانتا كاتارينا. وكشفت مقابلات مع ممثلي أكبر خمس شركات عن أن جميعها تقوم بالفعل بعمل تعديلات للالتزام بالشروط البيئية للمستوردين الأوروبيين. وعلى سبيل المثال، ذكرت إحدى الشركات التي تصدِّر بياضات الأسرَّة أن ٥٠ في المائة من استثماراتها الحديثة قد حفزتها الشروط البيئية.

ولدى أربع شركات من الشركات الخمس التي تمت مقابلة ممثليها معلومات عن العلامات الايكولوجية للاتحاد الأوروبي من عملائها الأوروبيين. وذكرت هذه الشركات الأكبر أنها التزمت بالفعل بعدد من مشاريع المعايير لعلامات الاتحاد الأوروبي للقمصان التائية وبياضات الأسرَّة. ومع ذلك يعتبر أغلبها أنه سيكون من الصعب الامتثال لبعض المعايير الأخرى، وخاصة المعايير التي تحد من استخدام المبيدات الحشرية والمواد الكيميائية أثناء زراعة القطن، وبارامترات المياه المستعملة. وفي البرازيل، ينخفض استعمال المبيدات الحشرية في زراعة القطن ويتم جمع القطن جمعا يدويا بصورة كاملة تقريبا. ومع ذلك، تتزايد واردات البرازيل من القطن بسرعة ومن الصعب أن يشهد منتجو المنسوجات بأن القطن الذي يشترونه خال من المبيدات الحشرية.

وتختلف صناعة المنسوجات البرازيلية اختلافاً كبيراً في خصائصها من حيث حجم الشركة، والتكنولوجيا، والادارة. ولئن كانت الشركات الأكبر التي تصدر إلى الأسواق الأوروبية قادرة على أن تتأهل للحصول على علامة ايكولوجية، فإن هذا الأمر قد يكون أصعب بكثير على الشركات الأصغر، وخاصة عندما تستلزم التعديلات القيام باستثمارات وتحديث للآلات. وبينما تسمح القوة التفاوضية للشركات الأكبر وعلاقتها بموردي الكيميائيات بأن تحصل تلك الشركات على المواد الكيميائية المطلوبة بدون تكاليف اضافية كبيرة، تعاني الشركات الأصغر من زيادات كبيرة في التكلفة من جراء المواد المطلوبة كمدخلات انتاج.

وفي الهند، تمثل الشركات الصغيرة أهم مصدري القمصان التائية وبياضات الأسرَّة. وتدل دراسة افرادية عن الهند على أن انتاج وتجهيز القطن يتمان بصورة رئيسية عن طريق صغار المزارعين والتعاونيات الذين لا يدركون المعايير الايكولوجية. وقد تكون الشركات الكبيرة عازفة عن ركوب مجازفة التكامل الارتجاعي لأن الحكومة تسيطر على سوق القطن الخام. ويعجز مصدرو الأثواب عن اجبار مصنّعي الألياف على تنفيذ المعايير الايكولوجية لوجود نسبة كبيرة من مصنعي الألياف في القطاع غير الرسمي الذي يقوم بالبيع في الأسواق الداخلية بدرجة كبيرة.

كما تذكر الدراسة أن الأسواق المتخصصة في المنسوجات الايكولوجية الهندية تقدر بنسبة ٢٠ إلى ٢٥ في المائة فقط في أوروبا حيث يمكن لزيادة الأسعار أن تغطي تكاليف التكيف. وفي أقسام السوق المتبقية، والتي تمثل حوالي ٧٠ في المائة من الصادرات الهندية إلى أوروبا، سوف يتعين أن يتحمل المنتجون بدرجة كبيرة تكاليف التكيف.

٥١- وفي السنوات الأخيرة، ظهر في قطاع المنسوجات والملابس، عدد من العلامات الايكولوجية "الخاصة" التي تغطي مجموعة من المواد. ومن الأمثلة على ذلك العلامات الألمانية MUT (علامة المصنّع التي تدل على المنسوجات الملائمة للبيئة، وهي علامة تتصل بالتجهيز)، وMST (علامة المصنع التي تدل على اختبار المنسوجات للتأكد من خلوها من المواد الضارة، وهي علامة تتصل بالمنتج)، و100 ECO-TEX.

٥٢- وتم مؤخرا استحداث مشاريع معايير للعلامات الايكولوجية للقمصان التائية وبياضات الأسرّة للبرنامج الأوروبي لوضع العلامات الايكولوجية[٣٥]. وتشير مشاريع المعايير إلى الآثار البيئية في مختلف مراحل دورة حياة المنتَج، وخاصة الآثار المتعلقة بزراعة القطن وتصنيع الألياف. وترتيبا على ذلك، فإن أغلب المعايير تتعلق بأساليب التجهيز والانتاج، إذ أنها تشير مثلا إلى الكفاءة في استخدام الطاقة والمياه، ومعالجة المياه المستعملة، وأتربة القطن، والضوضاء. وتتصل معايير محددة باستخدام المبيدات الحشرية والكيميائيات في زراعة القطن أو باستخدام الأصباغ أو الكيميائيات في عملية التصنيع، وذلك في أغلب الحالات للتصدي للآثار البيئية المحلية في موقع الانتاج (وطُورت مجموعة منفصلة من المعايير فيما يتعلق بالبقايا الكيميائية في المنتجات النهائية). ولا توجد سوى معايير قليلة تتعلق بصورة واضحة بالمنتجات.

٥٣- وتعد الواردات مصدر جزء كبير من المنسوجات والملابس المستهلكة في الاتحاد الأوروبي. وإن ما يصل إلى حوالي ٨٠ في المائة من قيمة واردات الاتحاد من القمصان التائية وبياضات الأسرّة (باستبعاد التجارة مع خارج الاتحاد) ينشأ في البلدان النامية. وبناء على ذلك، فإن الكثير من الآثار البيئية التي يقصد أن تتصدى لها المعايير المتصلة بأساليب التجهيز والانتاج والتي يتم تطويرها بموجب برنامج الاتحاد الأوروبي لوضع العلامات الايكولوجية، تحدث خارج الاتحاد الأوروبي، وبصورة رئيسية في البلدان النامية.

جيم - الأحذية

٥٤- في هولندا، استحدثت المؤسسة الهولندية لوضع العلامات الايكولوجية (SMK) علامة ايكولوجية وطنية للأحذية، أصبحت سارية المفعول بتاريخ ١ آذار/مارس ١٩٩٤. كما تم تعيين هذه المؤسسة على أنها "الهيئة المختصة الرائدة" لوضع مشروع معايير لعلامة ايكولوجية للاتحاد الأوروبي (الزهرة الأوروبية) للأحذية. ومع ذلك، لا يزال تحديد مشروع المعايير هذا قيد النظر[٣٦].

الاطار ٤
وضع العلامات الايكولوجية في قطاع الأحذية: آثار محتملة على البلدان النامية

تصدّر البرازيل، وهي رابع أكبر منتج للأحذية في العالم، حوالي ثلثي انتاجها من الأحذية الجلدية. ويدرك منتجو الأحذية البرازيليون أن الالتزام بمعايير وضع العلامات الايكولوجية سوف يتطلب أشكالا جديدة من العلاقات مع قطاع الجلود. وحاول أهم منتجي الأحذية بالفعل ضمان امدادات الجلود (غير المتصلة بالعوامل البيئية) عن طريق التكامل الرأسي (شراء مدابغ الجلود ومصانع معالجة الجلود) وزيادة الواردات من البلدان المجاورة، وخاصة الأرجنتين وأوروغواي. والكثير من مدابغ الجلود تمتلك منشآت لمعالجة المياه، غير أنها لا تستخدمها. وأحد الأسباب هو أن التكاليف

التشغيلية مرتفعة نسبيا، وخاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما قد تكون هناك مشاكل تتصل بالتصريف الملائم للفضلات السائلة والحمأة.

وتُبذل جهود كبيرة في البلدان النامية لتقليل الآثار البيئية لدباغة الجلود. وعلى سبيل المثال، تشترط حكومة الهند معالجة النفايات السائلة لإصدار التراخيص لمدابغ الجلود الجديدة. ومدابغ الجلود في الأرجنتين والهند في طريقها لأن تصبح جزءا من مصانع مشتركة لمعالجة النفايات السائلة، لكنها ليست متأكدة مما إذا كان شرط معالجة المياه المستعملة باستخدام مطهرات الماء البيولوجية سوف يجعل جلودها مقبولة في سياق العلامة الايكولوجية SMK.

وكشفت المقابلات عن أن المنتجين في البلدان النامية يلاحظون أن تحمل تكاليف اضافية ترتبط بالعلامات الايكولوجية سوف يقلل من القدرة التنافسية لمنتجاتهم إزاء الموردين الآخرين الذين يركزون قدرتهم التنافسية على السعر، وخاصة الموردين من بلدان نامية أخرى. كما يلاحظون أن ظروف السوق لن تسمح لهم باسترداد التكاليف الاضافية المرتبطة بأوجه التكيف المطلوبة.

٥٥- ولا يتعلق بالمنتج سوى بعض من المعايير التي استحدثتها مؤسسة SMK[٣٧]. ويشتمل هذا البعض على قائمة طويلة من المتطلبات ("الوظيفية") الخاصة بالنوعية والأداء، والتي تهدف بصورة رئيسية إلى زيادة إمكانية إصلاح الأحذية وفترة بقائها. ويشير أحد المعايير إلى "المحتوى الطاقي" للأحذية، بهدف تقليل استهلاك الطاقة والمواد الخام[٣٨]. والمعايير الأخرى التي تشير إلى المواد ترتبط بوضوح بأساليب التجهيز والانتاج. وفي حالة الجلود تشير هذه المعايير إلى انبعاثات الكروم في الماء، وانبعاث المذيبات العضوية، ومعالجة المياه المستعملة (عن طريق تجهيزات فردية أو مشتركة للتطهير البيولوجي للماء) والنقل "المسؤول" لفضلات الجلود أو إعادة استخدامها. وبالمثل، وُضعت معايير تتصل بأساليب التجهيز والانتاج لمواد النعال الاصطناعية القطنية. ويتضح مما سبق أن مسألة معرفة ما إذا كانت الأحذية تمتثل لمعايير وضع العلامات الايكولوجية تتوقف أساسا على النوعية البيئية للمواد المستخدمة، والكثير من المعايير المناظرة تتعلق بأساليب التجهيز والانتاج.

٥٦- وبينما تناقـــص انتاج هولندا الداخلي من الأحذية زادت وارداتها. وأغلب الأحذية المباعة في هولندا - وفي الاتحاد الأوروبي - يُنتج في بلدان ثالثة. وفي عام ١٩٩١، كانت نسبة ٩١ في المائة على الأقل من مجموع الأحذية المباعة في هولندا مستوردة (على الأقل ٨٤ في المائة في حالة الأحذية الجلدية و٩٧ في المائة في حالة الأحذية المصنوعة من مواد أخرى). وتمثل البلدان النامية ٣٥ في المائة من مجموع الواردات، و٨٢ في المائة من واردات الاتحاد الأوروبي من خارج الاتحاد في عام ١٩٩٣، والبلدان النامية الرئيسية الموردة هي الصين وهونغ كونغ والبرازيل وجمهورية كوريا واندونيسيا. وبالإضافة إلى ذلك، يحصل المنتجون المحليون على قسم كبير من موادهم من الواردات. وبالنسبة لبعض المواد التي أُنشئت بالنسبة لها معايير لوضع العلامات الايكولوجية، مثل القطن، ليس هناك انتاج في هولندا أو في أي مكان آخر في الاتحاد الأوروبي (فيما عدا اليونان). وهكذا، فإن أغلب الآثار البيئية التي تتصدى لها معايير وضع العلامات الايكولوجية التي استحدثتها مؤسسة SMK تسببها عوامل انتاج خارجية تقع خارج هولندا، وبدرجة كبيرة خارج الاتحاد الأوروبي.

٥٧- وأولي بعض الاعتبار لحقيقة أن الظروف في بلدان ثالثة قد تختلف عنها في هولندا. فمثلاً، تقرر إعفاء المنتجين الأجانب من شرط معالجة النفايات الصلبة المحتوية على الكروم (من خلال إعادة تدويرها، أو ترسيبها في موقع إغراق آمن، أو حرقها وبذا يمكن استعادة الكروم) إن لم تعتبر تلك النفايات نفايات كيميائية في بلد الانتاج[٣٩].

٥٨- وتعتبر تكاليف الاختبار واصدار الشهادات من بين العوامل المثيرة للقلق، وخاصة لمنتجي البلدان النامية. وقد تكون هذه التكاليف مرتفعة نسبيا لسببين اثنين. أولاً، لما كان الكثير من المصدرين عبارة عن شركات صغيرة ومتوسطة الحجم، تميل تكاليف الاختبار وإصدار الشهادات إلى الارتفاع بالقياس الى المبيعات. وثانيا، لما كان عدد من المعايير يشير إلى المواد المستخدمة لانتاج الأحذية، فيتعين استخراج شهادات لكل من الأحذية والمواد. وتوصي المؤسسة الهولندية لوضع العلامات الايكولوجية باتباع طرق مختلفة لتقييم الامتثال لكل من مجموعتي المعايير. فتشترط المؤسسة أن يقيِّم اختبار المنتَج الامتثال للمعايير (التشغيلية) المتعلقة بالمنتج. وتقييم الامتثال للمعايير المتعلقة بأساليب التجهيز والانتاج يقوم عادةً على أساس الاعلانات الصادرة عن منتجي المواد إضافة الى موردِيها[٤٠].

خامسا - مراعاة اهتمامات البلدان النامية

٥٩- سلم الفريق العامل، في دورته الأولى، بأن الشفافية شرط أساسي لمراعاة اهتمامات البلدان النامية في إصدار معايير وضع العلامات الايكولوجية. ومع ذلك، أكدت عدة وفود أن تحسين الشفافية لا يكفي في حد ذاته لتقليل الآثار المعاكسة المحتملة لوضع العلامات الايكولوجية.

ألف - الشفافية

١- مفاهيم الشفافية

٦٠- هناك مفاهيم مختلفة للشفافية. فمثلا، بينما ينطوي الإخطار المسبق على عملية "تفاعلية" يقوم من خلالها الطرف الذي يفكر في التدبير البيئي بإجراء حوار مع الأطراف المتأثرة أثناء استحداث التدبير، فإن الإخطار اللاحق يؤدي إلى توفر "سلبي" للمعلومات من خلال النشر بعد تنفيذ التدبير.

٦١- إن أحكام الشفافية الموضوعة في إطار منظمة التجارة العالمية واتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة، مثل النشر والإخطار، والحق في إبداء التعليقات، والالتزام بوضع التعليقات موضع الاعتبار، قد أثبتت فائدتها (في سياق المعايير واللوائح التقنية). ووفقا للمادة ٤-١ من اتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة، تتخذ الحكومات جميع التدابير المعقولة لضمان أن تقبل هيئات التوحيد القياسي الحكومية وغير الحكومية المحلية والاقليمية "مدونة الممارسات الجيدة لإعداد المعايير واعتمادها وتطبيقها" وتلتزم بها. كما يوصي اتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة بإنشاء "نقاط استعلام" (المادة ١٠).

٦٢- وهناك توافق الآراء متزايد على أن وضع العلامات الايكولوجية يتطلب مفهوما أوسع للشفافية. فمثلا، يعكس مشروع المبادئ الارشادية للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي (انظر أدناه) مفهوماً واسعاً للشفافية يتضمن، مثلا، توفير المعلومات المتصلة بالمعايير وإصدار الشهادات وإجراءات المنح للأطراف المهتمة، وذلك لغرض التفتيش وإبداء التعليقات، والاستعراض الدوري للمعايير. كما تشتمل الشفافية على اشتراك الأطراف المهتمة، ومنهم المنتجون الأجانب، في تطوير المعايير وإصدار الشهادات وكذلك إخطار المنتجين المحليين والأجانب المعنيين في وقت مبكر بفئات المنتجات والمعايير.

٢- الشفافية في مختلف مراحل عملية وضع العلامات الايكولوجية

اختيار فئات جديدة للمنتجات

٦٣- ينبغي أن تغطي الشفافية كامل عملية وضع العلامات الايكولوجية، بما في ذلك اختيار فئات منتجات جديدة. وتتضمن الشفافية إجراء مشاورات مع من يحتمل تأثرهم من الشركاء التجاريين في أقرب مرحلة ممكنة. وحيثما تكون الواردات ذات أهمية، قد تتطلب الشفافية إجراء مشاورات حول مسألة ما إذا كان وضع العلامات التجارية في فئة منتجات معينة قد يساعد بصورة محتملة في التقليل من الاجهاد البيئي أم لا.

٦٤- كما تتطلب الشفافية نشر قوائم بفئات المنتجات الجاري النظر فيها لوضع علامة ايكولوجية في المستقبل. ففي الاتحاد الأوروبي مثلاً، فإن اللجنة "سوف تنشر دوريا قائمة بالمنتجات التي يوشك العمل أن يبدأ بشأنها"[٤١].

إعداد مشاريع معايير

٦٥- في البرامج القائمة لوضع العلامات الايكولوجية، يقوم مجلس، أو هيئة مماثلة، باختيار فئات المنتجات، وبتحديد مشاريع المعايير والقيم الحدية، ولا يشترك المنتجون الأجانب في تلك الهيئات حاليا. وهناك اعتراف متزايد بأنه ينبغي دعوة المنتجين الأجانب، بحسب الاقتضاء، والسماح لهم بالاشتراك، إلى جانب المنتجين المحليين، في وضع معايير للمنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة لهم. وقد نوقش ذلك أيضا في المنظمة الدولية للتوحيد القياسي.

المشاورات

٦٦- من الممكن زيادة الشفافية في كافة مراحل عملية وضع العلامات التجارية، وذلك من خلال المشاورات. ويوصي المشروع المتداول للمبادئ الارشادية للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي بإنشاء آلية تشاور رسمية، في أسرع وقت ممكن (وهناك أيضا توصية بالاعلان عن نتائج المشاورات). وفي هذا السياق، أنشأ الاتحاد الأوروبي محفلا استشاريا.

عملية الاستعراض العامة

٦٧- تتضمن أغلب برامج وضع العلامات الايكولوجية عملية استعراض عامة لمشاريع المعايير قبل نشر المعايير النهائية للمنتَج. ويستطيع أي من الأطراف المهتمة، بمن فيهم المنتجون الأجانب، الاستفادة من هذه العملية. وهكذا، قد لا تختلف شفافية البرامج القائمة لوضع العلامات الايكولوجية اختلافا جوهريا عن شفافية نصوص اتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة. ومع ذلك، فإن قدرة المنتجين الأجانب على الاشتراك في عملية الاستعراض تتوقف على عوامل كثيرة، منها أن تنشر في الوقت المناسب المعلومات المتعلقة بفئات المنتجات الجديدة التي تم اختيارها لوضع العلامات الايكولوجية، وطول عملية الاستعراض، وقدرة الشخص على الحضور بنفسه وتخصيص وقت للعملية.

٦٨- وفي هذا السياق، تجدر ملاحظة أن مدونة الممارسات الجيدة لإعداد المعايير واعتمادها وتطبيقها، الموضوعة في إطار اتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة، توصي بنشر برنامج عمل (مرة كل ستة أشهر على الأقل) يشتمل على المعايير قيد الإعداد (والمعايير المعتمدة في الفترة السابقة).

نشر المعلومات وتوزيعها

٦٩- تشتمل الشفافية أيضا على التوزيع الفعال للمعلومات المتعلقة بفئات المنتجات التي يراد وضع العلامات الايكولوجية لها وكذلك المعلومات المتعلقة بمعايير المنتجات. وعلى المستوى المتعدد الأطراف،

يخطط مركز التجارة الدولية لتزويد البلدان النامية بالمعلومات المتصلة بالفرص التجارية للمنتجات الملائمة للبيئة، وبنُظم وضع العلامات الايكولوجية والمعايير والإجراءات الخاصة بها.

٣- بحوث السوق وغيرها من الدراسات المساعدة

٧٠- تمثل بحوث السوق شرطا هاما لنجاح وضع العلامات الايكولوجية. وقد يكون لتحليل السوق هدف إضافي هو تحديد الموردين الأجانب الذين تنشأ الحاجة إلى استشارتهم أو دعوتهم للاشتراك في تقرير المعايير بغية المساعدة في تجنب التمييز ومن أجل تحسين فعالية وضع العلامات الايكولوجية. وهكذا يمكن لنتائج تحليل السوق أن تقدم الارشاد من أجل التنفيذ الفعال للخطوات التي تستهدف زيادة شفافية وضع العلامات الايكولوجية.

٧١- وتتناول الدراسات المساعدة تحليل أهم الآثار البيئية لمنتج ما في مختلف مراحل دورة حياته، وتقييم مدى ملاءمة وضع معايير في كل حالة وجدواه. وتقيِّم هذه الدراسات ما إذا كان وضع العلامات الايكولوجية في فئة منتجات معينة قد يساعد أم لا بصورة محتملة في خفض الاجهاد البيئي عن طريق تشجيع استهلاك وانتاج المنتجات التي تفي بمعايير معينة. ونظرا لتعقد النهج المتعدد المعايير ونهج دورة الحياة لوضع العلامات الايكولوجية، تميل الدراسات المساعدة إلى أن يكون لها أثر هام في تقرير مشاريع المعايير.

٧٢- وكثيراً ما تُجرى الدراسات المساعدة على أساس قواعد البيانات وغيرها من المعلومات المتاحة في البلد المستورد أو في البلدان ذات الظروف البيئية والتكنولوجية المماثلة، وكذلك الاستفسارات فيما بين الوزارات والصناعة الداخلية. وحيثما يكون لوضع العلامات الايكولوجية آثار محتملة على البلدان النامية، يمكن للدراسات المساعدة إدراج تحليل دقيق لتلك الآثار من أجل أن يصبح وضع العلامات الايكولوجية أكثر موضوعية وفعالية في خفض الاجهاد البيئي. كما أن بحوث السوق على جانب من الأهمية في هذا السياق. وفي حالات معينة يمكن القيام بالدراسات المساعدة بالتعاون مع معاهد البحث في بلد الانتاج.

٤- بارامترات لزيادة الشفافية

٧٣- رأى الفريق العامل في دورته الأولى أنه قد يكون من المفيد استهداف فئات المنتجات ذات الأهمية التصديرية الكبيرة للبلدان النامية لجعلها تشارك بصورة نشطة في تقرير المعايير لتلك الفئات. وقد يرغب الفريق العامل في مناقشة ما إذا كان من الممكن وضع بارامترات يمكنها أن تساعد هيئات وضع العلامات الايكولوجية في تحديد فئات المنتجات هذه، كأن يتم ذلك مثلا على أساس أنصبة السوق أو أنصبة الاستيراد.

٧٤- ولعل البارامترات المفضلة هي أنصبة السوق الفعلية والمحتملة. ونظراً لعدم توفر بيانات منهجية حول أنصبة السوق بسهولة، فإن بحوث السوق التي تتم كجزء من عملية وضع العلامات الايكولوجية (انظر أعلاه) قد يكون لها دور كبير الأهمية في هذا الشأن، وأما البيانات المتعلقة بأنصبة الاستيراد فهي متاحة بشكل أيسر.

٧٥- ويُظهر تحليل بشأن الاتحاد الأوروبي، يقوم على أساس بيانات عام ١٩٩٢، أنه في حالة ٤٤٥ مجموعة من أصل ٧٣٤ مجموعة من المنتجات الاستهلاكية الصناعية في مستوى ستة أرقام من تصنيف النظام المنسق، نشأ أكثر من نصف قيمة الواردات (باستبعاد التجارة فيما بين بلدان الاتحاد الأوروبي) أصلا في البلدان النامية والصين[٤٢].

٧٦- وتميل البارامترات القائمة على أساس أنصبة الاستيراد إلى تجاهل الاهتمامات التصديرية للشركاء التجاريين الأصغر. وهكذا، قد تكون أنصبة التصدير ملائمة بصورة أكبر كأساس لتحديد فئات المنتجات ذات الاهتمامات التجارية للمصدِّرين الأصغر، وخاصة أقل البلدان نموا. وفي سياق المفاوضات المتعلقة بالتعريفات، اقترحت في مراكش صيغة تحدد صغار الشركاء التجاريين الذين لديهم اهتمامات تجارية كبيرة بمنتج معين عن طريق أن يحتسب، لكل بند من بنود التعريفة، الواردات الناشئة في بلد محدد كنسبة مئوية من مجموع الواردات الناشئة في ذلك البلد[٤٣]. وتحدد هذه الصيغة الشركاء التجاريين الذين تتوقف حصائل صادراتهم بصورة كبيرة على المنتج المعني[٤٤].

٧٧- والبارامترات القائمة على أساس أنصبة السوق أو الأنصبة التجارية لفئات المنتجات المختارة للعلامات الإيكولوجية قد تكون غير كافية لتحديد الشركاء التجاريين المعنيين. وكما ذُكر في الفصل الثالث، عند استخدام تحليل دورة الحياة، فإن مسألة ما إذا كان منتَج ما مؤهلا لعلامة قد تتوقف بدرجة كبيرة على المواد المستخدمة، مثلا العجينة (بالنسبة لمنتجات الورق الرقيق)، والقطن (بالنسبة للقمصان التائية وبياضات الأسرَّة)، والجلود (بالنسبة للأحذية). وعندئذ تصبح المسألة هي معرفة ما إذا كان ينبغي أيضا للموردين الرئيسيين للمواد أن يشتركوا في عملية وضع المعايير بالإضافة إلى مصنّعي فئات المنتجات الخاضعة لوضع العلامات الإيكولوجية.

باء - المبادئ الإرشادية

٧٨- تقوم المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، عن طريق اللجنة الفرعية ٣ التابعة للجنة الفنية ٢٠٧ (207/SC3)، بإعداد ثلاثة معايير دولية بشأن وضع العلامات الايكولوجية، يتناول أحدها على وجه التحديد وضع العلامات الإيكولوجية من النوع الأول. ويُقصد بمعيار النوع الأول - الذي يتألف من مبادئ إرشادية - تزويد الممارسين والأطراف المهتمة بوثيقة مرجعية تساعدهم على ضمان مصداقية برامج وضع العلامات الايكولوجية وطابعها غير التمييزي. ويتألف مشروع شباط/فبراير ١٩٩٥ من ثلاثة أقسام رئيسية: (١) مبادئ وممارسات إرشادية؛ (٢) إجراءات لوضع المعايير؛ و(٣) دليل لإجراءات إصدار الشهادات. ويقوم فريق عامل آخر بإعداد وثيقة "أهداف ومبادئ وضع جميع العلامات البيئية"، تشتمل على عدد من المبادئ ذات الصلة بجميع أنواع وضع العلامات البيئية.

٧٩- ويسلّم مشروع النص بأن وضع العلامات الإيكولوجية قد يشكل حاجزا أمام التجارة. ويضع عددا من التوصيات لمنع فرض قيود على التجارة، مثلا فيما يتعلق بتعريف فئات المنتجات وتقرير المعايير - اللذين ينبغي أن يتجنبا استبعاد المنتجات والعمليات التي تعتبر مقبولة بيئيا في البلد المنتِج - وإجراءات إصدار الشهادات، والشفافية، بما في ذلك اشتراك المنتجين الأجانب في وضع المعايير. كما توجد إشارة إلى مسألة أساليب التجهيز والانتاج.

٨٠- وفي وقت كتابة هذا التقرير (آذار/مارس ١٩٩٥)، يجري التصويت على معيار المنظمة الدولية للتوحيد القياسي فيما يتعلق بوضع العلامات الإيكولوجية (CD 14024) على مستوى اللجنة الفرعية ومن المتوقع أن تستكمل اللجنة مرحلة تطويره في أواخر حزيران/يونيه ١٩٩٥. وسوف يكون من الضروري عندئذ تقديم المشروع إلى كامل أعضاء المنظمة للتصويت عليه خلال مدة ستة أشهر قبل اعتماده كمعيار دولي. ومن الصعب التنبؤ بتوقيت صدور قرار بشأن تلك الأصوات، غير أن أقرب تاريخ للنشر سيكون النصف الأول من عام ١٩٩٦. وعندئذ سوف تقرر البلدان الأعضاء ما إذا كانت ستُدرج المعيار أم لا في تشريعاتها الوطنية[٤٥].

جيم - التعامل مع المعايير المتعلقة بأساليب التجهيز والانتاج

٨١- يثير تطبيق المعايير المتعلقة بأساليب التجهيز والانتاج، بوجه عام، عددا من المشاكل، وخاصة عندما تنشأ هذه المنتجات في بلدان تختلف فيها الظروف البيئية والانمائية اختلافا كبيرا عن مثيلاتها في البلد المستورد. وليست كل برامج وضع العلامات الإيكولوجية تستخدم المعايير المتعلقة بأساليب التجهيز والانتاج. وفي حالة استخدام هذه المعايير، يمكن النظر في عدد من الخيارات لتجنب أو تخفيف الآثار المعاكسة الواقعة على الشركاء التجاريين.

١- الاعفاءات

٨٢- عندما تتطرق معايير وضع العلامات الإيكولوجية لمشاكل بيئية ذات طبيعة محلية فعلا، قد يكون من المستصوب أحيانا إعفاء المنتجين الأجانب من شرط الوفاء بمعايير محددة تتعلق بالتجهيز (انظر مثال معالجة فضلات الكروم بالنسبة للأحذية في هولندا). وقد تكون الاعفاءات مستصوبة، مثلا، عندما تكون المشاكل البيئية التي يتم التطرق إليها غير ذات أهمية في سياق الظروف المحلية في البلد المنتِج. وعلى سبيل المثال، فإن شروط وضع العلامات الإيكولوجية المتعلقة بإنبعاثات ثاني أكسيد الكبريت من شأنها أن تفرض تكاليف زائدة على المنتجين في البلدان التي لا تعتبر فيها تلك الانبعاثات شيئا يثير القلق. ومن مساوئ الاعفاءات المباشرة أن مصداقية وضع العلامات الإيكولوجية قد تصبح محل تساؤل من قبل جماعات المستهلكين والجماعات البيئية، وأن المنتجين في البلد المستورد قد يدعون أنه تم منح ميزة تنافسية للمنتجين الأجانب. ومع ذلك، ليست هناك ضرورة لأن تكون هذه المساوئ أكثر أهمية من التمييز العكسي الذي يقع عندما تفرض معايير البلد المستورد على المصدرين[٤٦].

٢- الامتثال للوائح البيئية المحلية

٨٣- من بين المتطلبات العامة لأغلب برامج وضع العلامات الإيكولوجية ضرورة امتثال المنتَج لجميع اللوائح البيئية ذات الصلة. وتسلم بعض برامج وضع العلامات الإيكولوجية بأن المنتجين الأجانب لا يُطلب منهم الامتثال للوائح القائمة على أساس أساليب التجهيز والانتاج في البلد المستورد. وعلى سبيل المثال، ينص "برنامج الاختيار البيئي" في كندا على الامتثال لـ "جميع معايير السلامة والأداء الحكومية والصناعية المطبقة" (بما في ذلك المعايير البيئية) بموجب متطلباته العامة، لكن من المفهوم أن المنتجات المستوردة ينبغي أن تفي بالمعايير المتصلة بأساليب التجهيز والانتاج في بلد الانتاج، وليس بمعايير التجهيز النظامية الكندية.

٨٤- ومع ذلك، وفيما يتعلق بالمعايير المحددة لفئات منتجات معينة، فإن المعايير المتصلة بأساليب التجهيز والانتاج (المستخدمة في بعض البرامج) تطبق في العادة بطريقة موحَّدة على المنتجات المنتجة محليا والمستوردة. وغالبا ما توضع هذه المعايير بقيم حدية تتجاوز الاشتراطات النظامية في البلد المستورد. ومع ذلك، قد يكون من الممكن قصر الاشتراطات المفروضة على المنتجات الناشئة في البلدان النامية على الامتثال للوائح القائمة في بلد الانتاج. ويلاحظ أن اللوائح البيئية في البلدان النامية كثيرا ما تقوم على أساس معايير مماثلة للمعايير المستخدمة في البلدان المتقدمة، غير أن التنفيذ قد يكون أكثر صعوبة. وقد يكون من غير الواقعي أن يُطلب من الشركات في البلدان النامية، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، أن تتجاوز الاشتراطات النظامية لكي تكون مؤهلة لعلامة إيكولوجية في سوق خارجية. ومع ذلك، يمكن لوضع العلامات الإيكولوجية أن يقوم بوظيفة مفيدة إذا قدم حوافز للالتزام بالمعايير البيئية القائمة.

٣- نهج "من المهد إلى حدود التصدير"

٨٥- اقتُرح في التقرير TD/B/WG.6/2 إمكان تقسيم تحليل دورة حياة المنتَج إلى مرحلتين: "من المهد إلى حدود التصدير"، و"من حدود الاستيراد إلى اللحد". وإذا كانت معايير وضع العلامات الإيكولوجية بالنسبة لمرحلة "من حدود الاستيراد إلى اللحد"، تقوم على أساس أولويات البلد المستورد، فإن المعايير الموضوعة لمرحلة "من المهد إلى حدود التصدير" يمكن أن تحدد وفقا للظروف والأولويات البيئية للبلد المنتج/المصدِّر.

٨٦- والنهج الآخر هو توخي عناية خاصة عند وضع الاشتراطات المتعلقة بأساليب التجهيز والانتاج في المجالات التي تهيمن فيها الواردات[٤٨]. وهكذا، يمكن تجنب وضع اشتراطات تتصل بأساليب التجهيز والانتاج، وقيم حدية لفئات المنتجات التي تشتمل على واردات هامة، خاصة من البلدان النامية، أو وضع تلك الاشتراطات بطريقة من شأنها أن تجنب وقوع آثار معاكسة على البلدان المنتِجة.

دال - التكافؤ

٨٧- يرد مفهوم التكافؤ في التقرير TD/B/WG.6/2 (الفقرات ٥٨-٦٤). وفي التقرير الحالي تم التركيز على أنه لكي تقدم العلامات الإيكولوجية معلومات ذات صلة إلى المستهلكين، ولكي تكون لها إمكانية الإسهام في خفض الإجهاد البيئي، ينبغي للمعايير المتصلة بأساليب التجهيز والانتاج أن تكون ملائمة في سياق الظروف البيئية المحلية في بلد الانتاج. ويمكن لمفهوم التكافؤ مراعاة الأهداف البيئية المماثلة، والطرق المختلفة لتحقيق هذه الأهداف، والفروق في الظروف البيئية والانمائية بين البلدان[٤٩]. وفي سياق الفريق العامل التابع للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، والذي يقوم بإعداد مسودة "أهداف ومبادئ وضع جميع العلامات البيئية" (انظر أعلاه)، نوقش كذلك الاعتراف بالتحسينات البيئية في مختلف البلدان باعتبارها، على وجه الاحتمال تحسينات متكافئة على أساس هدفها الشامل وأهميتها.

هاء - الاعتراف المتبادل

٨٨- وافق الفريق، في دورته الأولى، على ضرورة النظر ملياً في مفهوم الاعتراف المتبادل. والاعتراف المتبادل بالعلامات الإيكولوجية هدف مستصوب لتحقيق التوافق بين المصالح التجارية والبيئية. كما ناقش الفريق العامل التابع للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، المذكور في الفقرة ٨٧، الاعتراف المتبادل فيما بين برامج وضع العلامات البيئية على أساس التكافؤ بين الإجراءات والأهداف.

٨٩- وقد بين في التقرير TD/B/WG.6/2 (الفقرات ٦٥-٧٣) الأساس المنطقي للاعتراف المتبادل. والاعتراف المتبادل في سياق وضع العلامات الإيكولوجية يستتبع عموما، إذا استوفيت شروط معينة، أن التأهيل لعلامة إيكولوجية لبلد مصدِّر مقبول كأساس لمنح العلامة الإيكولوجية المستخدمة في بلد الاستيراد (يطبَّق الاعتراف المتبادل بشكل طبيعي على فئات المنتجات المتماثلة أو المتشابهة). وأشير مرارا، في الدورة الأولى للفريق العامل، إلى اقتراح يوافق بموجبه برنامج وضع العلامات الإيكولوجية لبلد مستورد على منح علامته الإيكولوجية الخاصة به للمنتجات التي تفي بالمعايير المتصلة بالتجهيز والخاصة بالبلد المصدِّر، وبمعايير الاستخدام والتصريف الخاصة بالبلد المستورد.

٩٠- ويعتبر الاعتراف المتبادل ذا أهمية أساسية للبلدان النامية وهدفا هاما في إنشاء برامج وضع العلامات الإيكولوجية في البعض من تلك البلدان في الأجل الطويل. ومع ذلك، فإن الاعتراف المتبادل لا يخدم المصالح التجارية وحدها. إذ يدل التحليل المقدم في الفصل الثاني أعلاه، على أن الاعتراف المتبادل يبدو شرطاً أساسياً لتكون لوضع العلامات الايكولوجية أية آثار بيئية إيجابية هامة على البلدان النامية.

سادسا - المساعدة التقنية

٩١- قد تساعد جهود المساعدة التقنية وبناء القدرات، في مجال وضع العلامات الإيكولوجية وإصدار الشهادات في خفض الآثار السلبية المحتملة لوضع العلامات الإيكولوجية على البلدان النامية، وقد تساعد المنتجين في الاستفادة من الفرص التجارية التي قد تنشأ للمنتجات الملائمة للبيئة. كما أن المساعدة التقنية في بناء القدرات قد تكون مفيدة في مساندة البلدان النامية الراغبة في إنشاء برامجها الخاصة بها لوضع العلامات الإيكولوجية وفي تشجيع الاعتراف المتبادل ببرامج وضع العلامات الإيكولوجية. وعلاوة على ذلك، فإن المساعدة التقنية مطلوبة لتسهيل اشتراك البلدان النامية بصورة فعالة في المداولات الدولية المتعلقة بوضع العلامات الإيكولوجية، وخاصة في المنظمة الدولية للتوحيد القياسي. وزيادة على ذلك، فإن إنشاء هيئات للتوحيد القياسي في البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقال - أو تدريب الهيئات القائمة - لإجراء الاختبارات وإصدار الشهادات في البلد المنتِج، من شأنه أن يقلل التكاليف المصاحبة لهذه العملية.

٩٢- وبالإضافة إلى ذلك، ربما تكون البلدان النامية في حاجة إلى المساعدة التقنية وبناء القدرات للاستفادة من أحكام الشفافية القائمة في برامج وضع العلامات الإيكولوجية في أسواق التصدير الخاصة بها، وكذلك للإستفادة من أي تحسين للشفافية قد ينتج عن المبادئ الارشادية التي يجري حاليا تطويرها في المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، وعن المقترحات الواردة في هذا التقرير (وخاصة اشتراك البلدان النامية في عملية تقرير المعايير للمنتجات ذات الأهمية التصديرية لها).

٩٣- وأنشطة المساعدة التقنية التي تقوم بها المنظمة الدولية للتوحيد القياسي تساعد البلدان النامية بعدد من الطرق، وخاصة فيما يتعلق باشتراكها على نحو فعال في وضع معايير المنظمة[٥٠].

٩٤- وشرع مركز التجارة الدولية، في إطار برنامجه الشامل لتشجيع التجارة المتصلة بالبيئة في البلدان النامية، ببرنامج عمل بشأن وضع العلامات الإيكولوجية، يركز على الأنشطة التشجيعية والتشغيلية، ويساعد منتجي البلدان النامية على انتهاز الفرص التجارية التي يقدمها وضع العلامات الإيكولوجية في أسواقهم المستهدفة. كما ينظر مركز التجارة الدولية في تقديم المساعدة إلى مؤسسات ورابطات وشركات البلدان النامية لإنشاء العلامات على مستوى الشركة أو برامج وضع العلامات الإيكولوجية على المستوى الوطني.

٩٥- وتركز مشاريع التعاون التقني للأونكتاد على الأبحاث الموجهة نحو السياسة فيما يتعلق بالآثار المحتملة لوضع العلامات الإيكولوجية على البلدان النامية، وكذلك على الأعمال المفاهيمية فيما يتصل بالوسائل والسبل الممكنة لزيادة الاتساق بين الأهداف البيئية لوضع العلامات الإيكولوجية ومصالح البلدان النامية المتصلة بالتجارة والتنمية المستدامة. وقد استُكمل الآن مشروع تعاون تقني بشأن "وضع العلامات الإيكولوجية والتجارة الدولية"، موّله المركز الدولي لأبحاث التنمية[٥١]. ويواصل الأونكتاد التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز التجارة الدولية.

٩٦- وكثيراً ما تقدم الجهات المختصة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المساعدة التقنية إلى البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقال بغية مساعدتها في إنشاء برامج وضع العلامات الإيكولوجية.

سابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٩٧- إن وضع العلامات الإيكولوجية يستهدف بصورة رئيسية الأهداف البيئية، غير أنه قد يؤدي إلى التمييز ضد المنتجين الأجانب، وخاصة عندما يشتمل على منتجات مستوردة من بلدان تختلف فيها الظروف البيئية والإنمائية اختلافا كبيرا عن الظروف السائدة في البلد المستورد. وهناك جانب خاص من جوانب القلق وهو أن تقرر البلدان المستوردة من جانب واحد المعايير المتعلقة بعمليات الانتاج لمنتجات تنتج بصورة رئيسية في البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يحاج بأنه إذا كان الهدف هو تقديم معلومات إلى المستهلك، فإنه سيتم تقديم خدمة أفضل إلى هذا المستهلك إذا كانت المعلومات المتصلة بأساليب التجهيز والانتاج تتعلق بصورة وثيقة بقدر الامكان بأوجه التحسن البيئي في بلد الانتاج.

٩٨- وتقدمت المنظمة الدولية للتوحيد القياسي تقدما كبيرا في إعداد مشروع المبادئ الارشادية لوضع العلامات الإيكولوجية، بغية الاسهام في مصداقية برامج وضع العلامات الإيكولوجية والمساعدة في تجنب التمييز. ويُتوقع أن تكون لهذه المبادئ الارشادية اسهامات كبيرة، وخاصة فيما يتعلق بالشفافية. ومع ذلك، يستمر وضع العلامات الإيكولوجية في إثارة أوجه القلق، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وهناك عدد من المسائل التي لا يزال من الضروري حلها:

- العلاقة بين وضع العلامات الإيكولوجية وأحكام النظام التجاري المتعدد الأطراف، وخاصة اتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة (وهي مسألة مدرجة في اختصاصات اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية)؛

- تكاليف المعاملات التي قد تنشأ من انتشار مختلف برامج وضع العلامات الإيكولوجية؛

- المسألة المتصلة بأساليب التجهيز والانتاج؛

- الحاجة إلى الاعتراف المتبادل لجعل وضع العلامات الإيكولوجية أكثر فعالية، وخاصة للبلدان النامية.

٩٩- وبرغم توافق الآراء المتزايد حول مسألة أنه قد ينبغي لبرامج وضع العلامات الايكولوجية، التي اختارت استخدام المعايير المتصلة بأساليب التجهيز والانتاج، أن تسمح بوجود فروق في هذه المعايير بحسب الظروف البيئية والإنمائية المحلية في بلد الانتاج، لم يحرز إلا القليل من التقدم - أو لم يحرز أي تقدم بالمرة - في ايجاد حلول للمشاكل التي قد تنشأ عند تطبيق المعايير المتصلة بأساليب التجهيز والانتاج على المنتجات المستوردة. ومن المشكوك فيه أن تكون الشفافية وحدها قادرة على تجنب التمييز الذي قد ينشأ عن استخدام معايير محددة تتصل بأساليب التجهيز والانتاج، ولا تكون متفقة مع الظروف والمشاكل البيئية والإنمائية لبلدان ثالثة.

١٠٠- وقد ترغب هيئات وضع العلامات الإيكولوجية في القيام بتحليل دقيق للسوق الفعلية والمحتملة وللحصص التجارية للبلدان النامية في فئات المنتجات الجديدة التي يجري النظر في وضع العلامات الإيكولوجية لها. وحيثما تكون تلك الحصص ذات أهمية، يمكن عقد مشاورات مع البلدان المنتجة بغية تقييم

الآثار التجارية والبيئية والإنمائية المحتمل أن تقع على البلدان النامية. وقد يكون هذا التقييم مفيدا في تحليل تكاليف ومنافع وضع العلامات الإيكولوجية في فئات منتجات محددة. وقد يكون من الأفضل تجنب استخدام المعايير المتصلة بأساليب التجهيز والانتاج، وخاصة لفئات المنتجات التي توردها البلدان النامية بالدرجة الأولى. ويمكن، بصورة بديلة، وضع المعايير المتصلة بأساليب التجهيز والانتاج بحسب الظروف البيئية والإنمائية لبلد الانتاج.

١٠١- ويقوم عدد من البلدان النامية بإنشاء برامج لوضع العلامات الإيكولوجية. ولما كان الطلب على المنتجات ذات العلامات الإيكولوجية يميل إلى أن يكون طلبا ضئيلا في البلدان النامية، فإن وضع العلامات الإيكولوجية لن تكون له عموما آثار بيئية هامة إذا إذا سمح للشركات التي تتأهل للحصول على العلامة بزيادة المبيعات في الأسواق الخارجية. ويعتبر الاعتراف المتبادل من الأمور ذات الأهمية الأساسية للبلدان النامية. ويتوقف إسهام وضع العلامات الإيكولوجية في خفض الاجهاد البيئي في البلدان النامية على ما إذا كان من الممكن أم لا إيجاد سوق هامة للمنتجات ذات العلامات الإيكولوجية لمنتجي البلدان النامية. وللتجارة دور هام تلعبه في هذا السياق. وينبغي للجهود الأخرى الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال وضع العلامات الإيكولوجية أن تركز على خلق توقعات معقولة للاعتراف المتبادل ببرامج وضع العلامات الإيكولوجية.

الحواشي

(١) الأونكتاد، "وضع العلامات الإيكولوجية والفرص السوقية للمنتجات الملائمة بيئيا"، TD/B/WG.6/2، جنيف، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وبالاضافة إلى ذلك، قدمت الأمانة التقريرين التاليين: "الأونكتاد، برنامج التعاون التقني للتجارة والبيئة"، TD/B/WG.6/Misc.1، جنيف، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ و"تقرير عن حلقة التدارس المعنية بوضع العلامات الايكولوجية والتجارة الدولية"، TD/B/WG.6/Misc.2، جنيف، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

(٢) انظر TD/B/WG.6/2، الاطار ١. يوجد حاليا حوالي ٢٠ برنامجا من برامج النوع الأول لوضع العلامات الايكولوجية (TD/B/WG.6/2، الاطار ٢).

(٣) TD/B/40 (1)/6.

(٤) Chudnovsky, D., G. Lugones and M. Chidiak, 1995, Comercio International y Medio Ambiente: el Caso Argentino

دراسة أعدت بموجب المشروع المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن بناء القدرات في التجارة والبيئة. كما مول الدراسة مشروع ARG/90/014، وزارة العلاقات الخارجية، التجارة الدولية والتعليم.

(٥) يجري إصدار المرفق الاحصائي والاعلامي بالوثيقة TD/B/WG.6/Misc.3 (بالانكليزية فقط).

(٦) أحد الأمثلة على ذلك هو وضع شرط على انبعاثات ثاني اكسيد الكبريت في عملية الانتاج. وفي البلدان التي لا تمثل فيها هذه الانبعاثات مصدرا للقلق (قد تكون المستويات منخفضة جدا بالنسبة للقدرة على الاستيعاب) قد يتسبب شرط وضع العلامات الايكولوجية في فرض تكاليف زائدة.

(٧) على سبيل المثال، قد تشير الشروط في الاتحاد الأوروبي إلى ثاني اكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين. ونظرا لأهمية هذه الملوّثات في الاتحاد الأوروبي فقد تم تطوير التكنولوجيات. أما في البلدان النامية التي تقل فيها أهمية هذه الملوثات، فلم يتم تطوير التكنولوجيات. وبالتالي، قد تستلزم العلامة الايكولوجية استيراد هذه التكنولوجيات A. Markandia, المرجع المذكور.

(٨) للفروق في البنى الأساسية البيئية فيما بين البلدان أثر كبير على تقييم ماهية "المنتج الأنظف". فإذا كانت المنشآت البلدية لمعالجة المياه المستعملة تتبع بالفعل طريقة التنظيف بالفوسفور، كما هي الحالة في الدانمرك، يفضل استخدام الفوسفور على غيره من المواد الواقية من الكالسيوم. وهناك مثال آخر هو الرماد المتطاير. فقد قام عدد من البلدان ببناء بنية اساسية تسمح باستخدام الرماد المتطاير كمادة خام في صناعة الأسمنت (في الدانمرك، يستخدم الرماد المتطاير كله تقريباً في انتاج الأسمنت). ولذا، تقيَّم أنشطة معينة تؤدي إلى وجود الرماد المتطاير، مثل حرق الفحم، تقييما مختلفا بالمقارنة ببلدان أخرى. انظر Hele Petersen, A possible (international) implementation strategy for product oriented environmental policy Hague, the Netherlands, September 30th October 1st, 1993Environmental Policy, Workshop Proceedings, The

الحواشي (تابع)

(٩) الفقرة ٤-٨(ب).

(١٠) The Netherlands' Ministry of Housing, Physical Planning and Environment (VROM), Nota Product and Milieu, The Hague, December 1993.

(١١) C. Jonker, M. Essink and C. van der Linde, 1994. Towards a New Conception of the Environment - Competitiveness Relationship.

(١٢) F.H. Oosterhuis and Y.T.M. van Scheppingen, Inventory of product policy instruments. Case study: the Netherlands. Institute for Environmental Studies, Free University, Amsterdam, November 1993.

(١٣) انظر Hartwell R.V. and L. Bergkamp, "Eco-labelling in Europe: New Market-Related Initiatives, Towards a New Conception of the Environment-Competitiveness Relationship", March 1994. C. van der Linde,

(١٤) Frieder Rubik, Product policy in support of environmental policy. Case study Germany. Institute für ökologische Wirtschaftsforschung. September 1993.

(١٥) إن تحديد معايير، لوضع العلامات الايكولوجية، ولا سيما فيما يتعلق بأساليب التجهيز والانتاج، لا تتطابق مع الظروف والمشاكل البيئية والانمائية لبلدان ثالثة، قد يؤدي إلى تمييز. انظر Imme Scholz وآخرين، المرجع المذكور.

(١٦) وزيادة على ذلك، وحتى برغم امكان اهتمام المستهلكين بالآثار البيئية في أجزاء أخرى من العالم، فلا حاجة لديهم للتعامل مع الآثار البيئية في البلد الذي يقيمون فيه بنفس تعاملهم مع الآثار البيئية الناشئة في بلدان أخرى. ومن هنا يكون من غير الملائم اشتراط نفس معايير الانبعاث أو نفس الأوزان للمنتجين الأجانب كالمنتجين المحليين إذا كان الهدف هو اخطار المستهلكين المحليين بالمترتبات البيئية للمنتَج. انظر: A. Markandya, "Eco-labelling: An introduction and a review", February 1995.

(١٧) Verbruggen, H., 1994, Changing North-South Comparative Advantages and the Role of Development Co-operation.

ورقة قدمت إلى حلقة التدارس المعنية بالتجارة والبيئة والتعاون الانمائي والتي عقدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

الحواشي (تابع)

(١٨) DE Motta Veiga, P., M. Reis Castilho and G. Ferraz Filho, 1994, Relationships between Trade and the Environment: the Brazilian Case.

دراسة أجريت في اطار المشروع المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي حول "التوفيق بين السياسات البيئية والتجارية".

(١٩) Rachel Crossley, C.A. Primo Braga and P.N. Varangis, Is there a commercial case for tropical timber certification?.

ورقة قدمت إلى حلقة التدارس المعنية بوضع العلامات الايكولوجية والتجارة الدولية، الأونكتاد، جنيف، ٢٨ و٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

(٢٠) Anniken Enger, Randi Lavik, Pal Strandbakken and Eivind Sto, "The White Swan in Norway: Knowledge of and Trust in Eco-labelling".

ورقة قدمت إلى المؤتمر الدولي حول الاستهلاك المستدام، ليلوهامر، النرويج، شباط/فبراير ١٩٩٥.

(٢١) استنادا إلى أحد المصادر، يبدو أن الحكومة الألمانية تشترط على الكثير من برامج الشراء العامة والمؤسسية ألا تأخذ في الاعتبار إلا المنتجات التي منحت العلامة الايكولوجية Blue Angle. انظر Hartwell and Bergkamp، المرجع المذكور، واستشهد به في Porter, E. and C van der Linde، المرجع المذكور.

(٢٢) في المائدة المستديرة حول الانتاج والاستهلاك المستدامين (٦-١٠ شباط/فبراير ١٩٩٥)، المعقودة مؤخرا في أوسلو، تم تحديد استخدام الحكومات وقطاع الأعمال للاستراتيجيات البيئية للمشتريات على أنه أحد "مجالات الأولوية" الستة.

(٢٣) Maria Isolda Guevara, Ramesh Chaitoo; Murray Smith, Canada's Environmental Choice Programme and its Impact on Developing Country Trade.

ورقة قدمت إلى حلقة التدارس المعنية بوضع العلامات الايكولوجية والتجارة الدولية، الأونكتاد، جنيف، ٢٨-٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

(٢٤) يأمل برنامج الاختيار البيئي في توسيع عدد فئات المنتجات التي سوف تطبق عليها العلامات الايكولوجية بمقدار ٦٠ فئة جديدة. ويركز هذا البرنامج بصورة أكبر في جزء من خطته، على التوجه نحو السوق، وبناء الوعي العام (مثلا، من خلال التعاون مع أصحاب التراخيص في ميداني الدعاية والتسويق) ووضع نهج جديدة ازاء معايير وضع العلامات الايكولوجية. فعلى سبيل المثال، كلف بإجراء دراسة للتعرف على الفئات المحتملة للمنتجات والخدمات وتحديد أولوياتها، على اساس المنافع البيئية التقديرية لإدراجها في البرنامج، وأحجام مبيعاتها (مع مراعاة كل من الانفاق العائلي والمشتريات الحكومية) واستجابة الصناعة المحتملة.

الحواشي (تابع)

(٢٥) في كل من البرنامجين تميل معايير منح منتجات محددة إلى التركيز على مرحلتين من مراحل دورة حياة المنتَج هما مرحلة استخدامه ومرحلة التخلص منه (انظر الاطار ٤ في الوثيقة TD/B/WG.6/2).

(٢٦) Guevara, Chaitoo, Smith، المرجع المذكور.

(٢٧) برنامج Singapore Green Labelling، ١٩٩٤.

(٢٨) على سبيل المثال، توقفت شركة كوكاكولا في المانيا عن استخدام علامة Blue Angel لزجاجات PET القابلة لإعادة التعبئة بعد ما ظهر أنها فقدت فعاليتها التسويقية. انظر IOW، المرجع المذكور.

(٢٩) OECD, Workshop on Trade, Environment and Development Co-operation, 28 October 1994. Summary Report. OECD/GD(95)10, p.10.

(٣٠) OECD, Development Assistance Committee, "Trade, Environment and Development Co-operation", OECD/GD(95)7, Paris 1995.

(٣١) Fundaçao Centro de Estudos do Comercio Exterior, "Eco-labelling schemes in the European Union and their impacts on Brazilian Exports".
ورقة قدمت إلى حلقة التدارس المعنية بوضع العلامات الايكولوجية والتجارة الدولية، الأونكتاد، جنيف، ٢٨-٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

(٣٢) انظر الفقرة ٣٣ من الوثيقة TD/B/WG.6/2.

(٣٣) لكي تكون المنتجات مؤهلة لعلامة ايكولوجية، لا يجب أن يكون لها أكثر من عدد محدد من نقاط الحمل أو "الجزاءات" يُعطى لها على اساس بارامترات محددة .

(٣٤) Imme Scholz, Karola Block, Karen Feil, Martin Krause, Karolin Nakonz, Cristoph Oberle, "Medio ambiente y competitividad: El caso del sector exportador chileno". Instituto Aleman de Desarrollo (German Development Institute), Berlin 1994.

(٣٥) بحلول شباط/ فبراير ١٩٩٥، كانت الدراسة الخاصة بالمنسوجات قد وصلت الى الخطوة الإجرائية الخامسة من "المبادئ التوجيهية الإجرائية لإنشاء مجموعات منتجات ومعايير ايكولوجية". ولذلك يتعين ارسال مشروع الاقتراح أيضا الى المديرية العامة الحادية عشرة التابعة للجنة الأوروبية.

الحواشي (تابع)

(٣٦) أحالت المؤسسة الهولندية لوضع العلامات الايكولوجية اقتراحها الى الاتحاد الاوروبي للمناقشة فيما بين الهيئات المختصة.

(٣٧) تم التخلي عن مشروع المعايير المعني بمحتوى الجلود من خماسي كلور الفينول، الذي يحدد محتوى الجلود من خماسي كلور الفينول بمقدار أقصاه ١٠٠ جزء لكل مليون (100 ppm)، إذ تم الآن تقديم معايير إلزامية اكثر صرامة تحدد الحد الأقصى من محتوى خماسي كلور الفينول بمجرد ٥ أجزاء لكل مليون (5 ppm).

(٣٨) يحتسب "المحتوى الطاقي" للأحذية على أساس حجم مختلف المواد المستخدمة في زوج أحذية وقائمة معامِلات تعبِّر لكل مادة عن "طاقة المواد الخام مضافة إليها الطاقة المستخدمة في التجهيز". ولا تراعي هذه الطريقة المقدار الفعلي للطاقة المستهلكة في مختلف البلدان. وهكذا، لا تراعى المزايا النسبية المستخلصة من استخدام ضوء الشمس في عملية التجفيف (حالة الهند) أو الكهرباء المائية (حالة البرازيل).

(٣٩) ومع ذلك، قد يكون من الصعب على المنتجين الأجانب الذين يستخدمون أنظمة أخرى الامتثال لشرط اغراق المياه المستعملة عن طريق التطهير المائي البيولوجي. وفيما يتعلق بمعيار انبعاثات الكروم (تركيز الكروم في المياه المستعملة)، تستمد قيمة الحد الأعلى من التشريع القائم في هولندا.

(٤٠) تشير هذه الاعلانات الى ملف تقني يحتوي على معلومات يستخدمها المصنّع ليثبت لمؤسسة إصدار شهادات أنه استوفى الشروط المنصوص عليها، مثل مواصفات المواد، والأبحاث المختبرية (ويفضل أن تجرى عن طريق طرف ثالث)، وشهادات من الموردين. ولمؤسسة اصدار الشهادات حرية تقرير ما إذا كان من الضروري اجراء تفتيش موقعي أم لا. وفي الحالات التي تتطلب تفتيش المصنع، قد يكون من الضروري زيارة شركتين على الأقل: مصنع الأحذية ومدبغة الجلود.

(٤١) the Eu establis Com mis sion, Com mis sion and Guidelines for

(٤٢) لما كانت المنتجات الزراعية والمواد الخام والسلع الوسيطة والرأسمالية لا تخصص عادة لوضع العلامات الإيكولوجية، فإن التحليل الذي اضطلعت به أمانة الأونكتاد يقوم على أساس السلع الاستهلاكية غير الزراعية (أي الصناعية) وحدها. وصُنِّف ما مجموعه ٧٣٤ مجموعة منتجات من مستوى الستة أرقام من النظام المنسق على أنها منتجات استهلاكية (تمثل البلدان النامية والصين ٥٠,١ في المائة من واردات الاتحاد الأوروبي من السلع الاستهلاكية الصناعية من خارج الاتحاد). وفي حالة ٤٤٥ منتجاً، يلاحظ أن نسبة ٥٠ في المائة أو أكثر من قيمة واردات الاتحاد الأوروبي من خارج الاتحاد تنشأ في البلدان النامية والصين. وفيما يلي الأمثلة (يرد بين قوسين الموردون الرئيسيون في مستوى ستة أرقام من النظام المنسق): المواد الجلدية (الصين)، السجاجيد (إيران والهند)، أدوات المائدة وأدوات المطبخ (جمهورية كوريا والصين والهند)، المنسوجات والملابس (تركيا، واندونيسيا، وتايلند، وهونغ كونغ، ومقاطعة تايوان الصينية، والمغرب، والصين،

الحواشي (تابع)

الحاشية ٤٢ (تابع)

وجمهورية كوريا، ومصر، وقبرص، وباكستان، وماليزيا)، الأحذية (الصين وجمهورية كوريا)، المجوهرات (تايلند وهونغ كونغ)، أدوات الطهي (مقاطعة تايوان الصينية)، سكاكين المائدة (جمهورية كوريا)، شفرات الحلاقة (الأرجنتين)، آلات الخياطة (مقاطعة تايوان الصينية)، الأدوات المنزلية الكهربائية ـ الميكانيكية والكهربائية ـ الحرارية (الصين)، مجففات الشعر (الصين)، المكاوي الملساء (سنغافورة)، أفران الموجات الكهربائية (جمهورية كوريا)، مسجلات الأشرطة الكاسيت (الصين)، الراديو (الصين)، التليفزيون (تايلند ومقاطعة تايوان الصينية)، الدراجات البخارية (مقاطعة تايوان الصينية)، الدراجات (مقاطعة تايوان الصينية)، الساعات والمنبهات (الصين ومقاطعة تايوان الصينية)، أكياس النوم (الصين)، الدُمى (الصين ومقاطعة تايوان الصينية)، كرات التنس والكرات الأخرى (اندونيسيا أو باكستان)، مزالج الثلج والبكرات (الصين)، صنانير وبكرات صيد الأسماك (جمهورية كوريا)، قداحات السجاير وغيرها من القداحات (المكسيك)، والأمشاط (مقاطعة تايوان الصينية).

(٤٣) مفهوم تفسير المادة الثامنة والعشرين من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ١٩٩٤.

(٤٤) يدل تطبيق هذه الصيغة على الواردات من خارج الاتحاد الأوروبي (ولكن باستبعاد التدفقات التجارية التى تقل عن ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) على أن هناك فئات منسوجات معينة تمثل أهمية تصديرية كبيرة لأقل البلدان نموا. وعلى سبيل المثال، تمثل السجاجيد الصوفية ٨٧ و٣٢ في المائة من صادرات نيبال وأفغانستان الى الاتحاد الأوروبي على التوالي. وتمثل القمصان التائية أهمية تصديرية كبيرة لملديف (١٨,٧ في المائة)، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (١٤,٥ في المائة) وبنغلاديش (١١,٧ في المائة أو ١١٣,٦ مليون دولار).

(٤٥) طلبت البلدان التالية الاشتراك في أعمال اللجنة الفرعية المعنية بوضع العلامات الايكولوجية التابعة للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي: الاتحاد الروسي، اسبانيا، استراليا، ألمانيا، أوروغواي، ايرلندا، البرازيل، بلجيكا، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جنوب افريقيا، الدانمرك، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، كندا، كولومبيا، ماليزيا، المملكة المتحدة، النمسا، نيوزيلندا، الهند، هولندا، الولايات المتحدة الامريكية، اليابان. ومع ذلك، لم يرسل من البلدان النامية أسماء خبراء للاشتراك في المناقشات سوى جمهورية كوريا، وماليزيا، وجنوب افريقيا. واشتركت أمانة الأونكتاد كمنظمة اتصال في أعمال اللجنة الفرعية ٣ التابعة للجنة الفنية ٢٠٧، وقدمت مدخلات ذات صلة، مثلا جوانب التجارة الدولية لوضع العلامات البيئية.

(٤٦) A. Markandya، المرجع المذكور.

الحواشي (تابع)

(٤٧) تنقسم شروط منح العلامة الايكولوجية عادة إلى:

- **شروط عامة تنطبق على جميع المنتجات وتضع شرطا عاما لمنح العلامة؛ و**
- **معايير المنتج، وهي تضع شروطا تقنية تطبق على فئة منتجات محددة.**

(٤٨) Environmental Choice Program, Environment Canada, "Eco-labelling and PPMs, The international Context".

ورقة قدمت إلى حلقة التدارس المعنية بوضع العلامات الايكولوجية والتجارة التي عقدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لندن، ٦ و٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

(٤٩) ركزت بعض الوفود في الدورة الأولى للفريق العامل، على أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة متابعة الدراسات لتقرير أساس لإنشاء أوجه التكافؤ البيئي.

(٥٠) زاد الاشتراك الفعال للبلدان النامية في اجتماعات اللجان التقنية واللجان الفرعية التابعة للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي زيادة بطيئة على مر السنين، لكنه لم يصل بعد الى المستوى المتوقع. وتقدم المنظمة منح السفر والاعاشة لبعض البلدان للاشتراك في اجتماع أو اجتماعين، على أمل أن يكون ذلك بمثابة حافز لتوليد اشتراك أوسع للبلدان النامية فى أنشطة المنظمة.

(٥١) يجري نشر الورقات المقدمة الى حلقة التدارس المعنية بوضع العلامات الايكولوجية والتجارة في شكل كتاب.

- - - - -